الشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير
إحدى شركات الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية
الحاصلة على شهادة الأيزو 9001 و 14001

السادة/ البورصة المصرية

قطاع الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى خطابانا لسيادتكم بتاريخ ٩ – ١ – ٢٠٢٣ والمتضمن تعقيب الشركة على رد الجهاز المركزي **للمحاسبات على القوائم المالية المنتهية (المعدلة) ٣٠ – ٦ – ٢٠٢٢ .**

نحيط سيادتكم علما بالاتي : -

١ – في ١١ / ١٠ / ٢٠٢٢ تم مخاطبة سيادتكم بمؤشرات نتائج الأعمال المعدلة عن تلك الفترة ولم يصدر عنها تقرير مراقب الحسابات

٢ – في ١٨ / ١٠ / ٢٠٢٢ تم مخاطبة سيادتكم بالقوائم المالية لتلك الفترة والصادر عنها تقرير مراقب الحسابات .

٣ – في ٣٠ / ١٠ / ٢٠٢٢ تم مخاطبة سيادتكم برد الشركة على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لنفس الفترة

٤ – في ٣١ / ١٠ / ٢٠٢٢ تم مخاطبة سيادتكم بدعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة بالانعقاد يوم السبت ١٩ / ١١ / ٢٠٢٢ للنظر في تقرير الجهاز المركزي ورد الشركة علية واعتماد القوائم المالية ٣٠ – ٦ - ٢٠٢٢ .

٥ – في ١٩ / ١١ / ٢٠٢٢ تم موافاة سيادتكم بمحضري اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية بعد التوثيق .

ملاحظة : لا يوجد أي تعديل في القوائم المالية السابق إرسالها لسيادتكم كما أشير بعالية وكل ما ذكر هو تعقيب على بعض ملاحظات الجهاز المركزي

ولسيادتكم جزيل الشكر
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

مدير عام
علاقات المستثمرين

محاسب/ عماد حمدي جودة

شارع الفيوم - دار السلام - القاهرة ص.ب: ٢٥٢٢ تلغرافيا: كليم القاهرة تليفون: ٢٧١٨٤١٠٠ فاكس: ٢٧١٨٤٠٨٠
email: info@gclr.com.eg www.gclr.com.eg

الشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير
إحدى شركات الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية
الحاصلة على شهادة الأيزو 9001 و 14001

السادة / البورصة المصرية

قطاع الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرسل لسيادتكم طيه رد الشركة على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المنتهية ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ (المعدلة) .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم .

ولسيادتكم جزيل الشكر
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

مدير عام
علاقات المستثمرين

٩ / ١١ / ٢٠٢٢
محاسب/ عماد حمدي جودة

شارع الفيوم - دار السلام القاهرة ص.ب: ٢٥٣٢ تلغرافيا: ركليم القاهرة تليفون: ٢٧١٨٤١١٠ فاكس: ٢٧١٨٤٠٨٠
www.gclr.com.eg email: info@gclr.com.eg

التعقيب على الرد على التقرير مراقب الحسابات
عن مراجعة القوائم المالية (المعدلة) للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والوارد للادارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣١

لم يرد رد من الشركة على العديد من الملاحظات الواردة فى تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المعدلة للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وكافة تلك الملاحظات ذات أهمية خاصة انها بعضها مؤثر على نتيجة أعمال الشركة والبعض الاخر يستوجب المسائلة قانونا وتحديد المسئولية والتحقيق بشأنه وهو ما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التأخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) ٠

يتصل بما ان رد الشركة جاء كما لو كانت الشركة قطاعات مختلفة وليس وحدة واحدة ومن امثلة ذلك (لم يرد للقطاع التجارى أى قرار من مجلس ادارة الشركة بالتخفيض ، يتم متابعة المستشار القانونى فى هذا الشأن ، قيام القطاع التجارى بموافاة القطاع القانونى بالمستندات اللازمة لرفع القضايا ضد المقاولين المتعثرين والمتقاعسين عن التنفيذ واخلاء مسئوليته عن ذلك ،٠٠٠٠٠) دون ان تقوم الشركة بالاعتناء بتلك الردود وتوحيدها بعد الاتفاق مع كافة القطاعات المختلفة ٠

مما يتعين معه اجراء المسائلة بشأن ذلك ٠

▪ الملاحظة :▪

لم تقم الشركة بجرد الأراضي والعقارات المبنية المملوكة لها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ من حيث حصر شامل للأراضي والمباني وتحديد المساحة والموقع بالتفصيل ومعاينة العقارات ٠٠٠٠٠٠

يتصل بما تقدم لم تقم الشركة بإجراء الرفع المساحي لكافة الأراضي المملوكة لها والبالغ تكلفتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٨.٨١٨ مليون جنيه ٠٠٠٠خاصة في ظل وجود العديد من التعديات على أراضي الشركة لاسيما منطقة سهل الطينة بمحافظة شمال سيناء والتي

تصل فيها قيمة التعديات لأكثر لـ ١٠٠ % من مساحة الأرض المملوكة للشركة في تلك المنطقة.

الرد :-

مرفق صورة من الشهادات التصرفات العقارية (شهادات سلبية) .

ومرفق بيان بالاراضى والوحدات السكنية المملوكة للشركة حتى تاريخه وسوف يراعى باجراء جرد وحصر للاصول فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

- **التعقيب :-** مازالت الادارة عند رايها بضرورة قيام الشركة بحصر وجرد كافة الاراضى والعقارات المملوكة للشركة واجراء الرفع المساحى وتحديد الغير مستغل منها وبيان أسبابه ومطابقة نتائج ذلك على البيانات الواردة بسجلات أراضى وعقارات الشركة لاظهار أية فروق احكام للرقابة على تلك الاصول وضمان لسلامة تقييمها خاصة ان الشركة وافانتا فقط ببيان لاجمالى الاراضى الوحدات السكنية المملوكة بها والمثبتة فقط فى سجلات الاصول دون تفصيل وغير موضح بها البيانات الهامة من موقع الأرض او الوحدةومستغاة أو غير مستغلة وما اذا تم الرفع المساحى لها من عدمه .... ولم يتضمن البيان كافة الاراضى والوحدات السكنية المملوكة بها مثل الاراضى المثبتة بحساب أراضى فضاء بغرض البيع .

- الملاحظة :-

١-لم تقم الشركة بمطابقة نتائج الجرد الفعلي للأصول التي تم جردها مع الأرصدة الدفترية المثبتة في الدفاتر والسجلات الامر الذي لا نتمكن معه من صحة التحقق من رصيد تلك الأصول في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

الرد :-

الرد :-

تم طبع سجل الاصول وجارى عمل المطابقة اللازمة نظراً لكثرة البنود ووجودها فى مواقع مختلفة فى انحاء الجمهورية .

التعقيـــب :ـــ مازالـت الادارة عنـد رأيهـا بضـرورة قيـام الشـركة بـاجراء مطابقـة نتـائج الجـرد الفعلـى لكافـة الاصـول المملوكـة لهـا مـع الارصـدة الدفتريـة لتلـك الاصـول واجـراء مـا يلـزم مـن تسـويات فـى ضـوء ذلـك والافـادة حتـى يمكـن لنـا التحقـق مـن صـحة تقيـيم تلـك الاصول تاريخ الميزانية ٠

ـ الملاحظة :ـ

٢-لـم تقـم الشـركة بالإفصـاح فـي قوائمهـا الماليـة فـي ٢٠٢٢/٦/٣٠ عـن مـدى وجـود أيـه قيـود علـى ملكيتهـا للأصـول الثابتـة وكـذا لـم تقـم بالإفصـاح عـن الأصـول الثابتـة المرهونـة كضـمان لالتزامات على الشركة ٠٠٠٠٠

الرد :ـ

سوف يتم مراعاة هذا لاحقاً ٠

التعقيـــب :ـــ مازالـت الادارة عنـد رأيهـا بضـرورة الافصـاح عـن كافـة الاصـول المرهونـة كضـمان لالتزامـات علـى الشـركة مثـل الاصـول المحجـوز عليهـا مـن قبـل الهيئـة القوميـة للتأمينـات الاجتماعيـة تطبيقـا للفقـرة (٧٤ _ أ) مـن المعيـار المحاسـبى المصـرى رقـم ١٠ – الاصـول الثابتـة واهلاكاتهـا مـع سـرعة اتخـاذ كافـة الاجـراءات اللازمـة وايجـاد الحلـول المناسـلة الحجـز علـى تلـك المعـدات ودراسـة مـدى الاسـتفادة منهـا أو التصـرف فيهـا بمـا يعـود بـالنفع علـى الشـركة حتـى لا تمثـل أمـوال مسـتثمرة معطلـة خاصـة فـى ضوء سوء حالة معظمها ٠

الرد على التعقيب :ـ

مرفق لسيادتكم الاتى :ـ

١ ـ بيان بالمعدات والسيارات المحجوز عليها لصالح التامينات ٠

٢ ـ بيان بالمعدات الصالحة بالشركة ٠ ٣ ـ بيان بالمعدات الجارى اصلاحها ٠

٤ ـ بيان بالمعدات المعطلة والتى يتم اصلاحها حين توفر السيولة اللازمة للاصلاح ٠

ـ الملاحظة :ـ

بلغت تكلفة الأصول الثابتة العاطلة وغير المستغلة (الات ومعدات فقط) في ٢٠٢٢/٦/٣٠نحو ١٠٤.٣٩١ مليون جنيه من واقع البيان المقدم من الشركة وبلغت صافي قيمتها في تاريخ الميزانية نحو ٦.٠٩٨ مليون جنيه ....

الرد :-

أولاً :- تم اصلاح عدد ١٣ معده وتم ترحيلهم لعملية القطار السريع وهى :-

- بلدوزر كوماتسو D١٥٥ - عدد ٢ لودر كاتر بللر ٩٦٦

- موتور جريدر كاتر بللر G١٤٠ - عدد ٣ هراس تربه

- عدد ٤ سيارة قلاب - سيارة دوبل كابينة - ماكينة لحام

ثانياً :- معدات وسيارات تم اصلاحها بقطاع الورش وقطاع النقل وترحيلها للعمل بمناطق التنفيذ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بيانها كتالى :-

- هراس بوماج - جرار زراعى زيتور - عدد ٢ سيارة تويوتا ميكروباص

- عدد ٢ مقطورة تنك مياه - سيارة مان تنك مياه - سيارة نيسان دوبل كابينه

- سيارة تويوتا دوبل كابينه

ثالثاً :- معدات مؤجره وتم ترحيلها للعمل مع الشركات المستأجره وهى :-

- ماكينة تبطين بمنطقة توشكى .

- بلدوزر كوماتسو ٣٧٥ مؤجر بالفيوم الجديدة .

- ماكينة حقليات استن برجن ٣٠٠٠ بمنطقة سوهاج تاجير لمدة ٣ شهور من ٢٠٢٢/٦/١٥ .

- محطة خلط خرسانية اليا بملحقاتها تم نقلها من توشكى الى المريوطية مؤجره لشركة / احمد عبدالنور .

- عدد ٢ سيارة خلاطة خرسانية بمنطقة المريوطية مؤجره لشركة / احمد عبدالنور .

- عدد ٢ حفاره تم نقلهم من بنى سويف الى منطقة المريوطية مؤجره لشركة / احمد عبدالنور

رابعاً :- معدات تم اصلاحها تحت الترحيل بقطاع الورش وهى :-

- حفاره كاتر بللر ٣١٢ - حفاره كوماتسو PC١٢٠ - حفاره كوبيلكو ١٣٥ - بلدوزر كوماتسو D١٥٥

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة حصر كافة الاصول المعطلة بالشركة وغير المستغلة (وسائل نقل _ مبانى ... الخ) والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالحا لشركة .

- الملاحظة :-

قامت الشركة بحساب اهلاك للأصول العاطلة بنسبة ٥٠% من قيمة قسط الاهلاك الواجب حسابه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ....

الرد :-

بالنسبة لحساب الاهلاك سوف يتم مراعاتها اعتباراً من ٢٠٢٢/٧/١ .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة حسبا الاهلاك بنسبة ١٠٠ % من القيمة الواجب حسابها حتى لوكان الاصل عاطلا او غير مستغل تطبيقا فقرات (٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٠) – الاصول الثابتة واهلاكاتها ولما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة .

- الملاحظة :-

ظهر رصيد حساب الاستثمارات طويلة الاجل (استثمارات مالية متاحة للبيع) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١.٥ مليون جنيه قيمة مساهمة الشركة بنسبة ١٥% من راس المال المدفوع للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي بواقع ١٥٠ ألف سهم (القيمة الاسمية للسهم ١٠جنيه) .....

الرد :-

سيتم عمل مطابقة مع الشركة المصرية خلال العام المالى القادم .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة إجراء اختبار الاضمحلال في قيمة هذا الاستثمار خاصة في ظل عدم وجود أي تدفقات نقدية داخلة منه وذلك بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) -٥.٥ الاضمحلال-وبيان أسباب ابرام وتوقيع عقد بيع مبدئي بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٥ لبيع الشركة المستثمر فيها (قبل موافقة الجمعية العامة غير العادية والذى تم بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٣ مع ضرورة قيام الشركة بمخاطبة واجراء المطابقات اللازمة مع الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى جنوب الوادى لتحديد موقف الاستثمار بها

والمعاملات معها حتى يمكن التحقق منها واثباتها بدفاتر وسجلات الشركة والالتزام بما ورد بالمعايير المحاسبية فى هذا الشأن وتطبيق قراري مجلس الوزراء رقمي ١٥٠٢ لسنة ٢٠٠٢ ، ١٦٢٤لسنة ٢٠٠٧ المعدلة لقرار رقم ١٦٨٤لسنة ٢٠٠٤ بشأن التقييم والتصرف بحصص المال العام في الشركات المشتركة.

▪ الملاحظة :▪

لم تقم الشركة بمطابقة نتائج الجرد الفعلي لأصناف المخزون التي تم جردها مع الأرصدة الدفترية المثبتة في الدفاتر والسجلات ....

الرد :.

تم طبع سجل الاصول وجارى عمل المطابقة اللازمة نظراً لكثرة البنود ووجودها فى مواقع مختلفة فى انحاء الجمهورية .

التعقيب :ـــ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة باجراء مطابقة نتائج الجرد الفعلى لكافة الاصول المملوكة لها مع الارصدة الدفترية لتلك الاصول واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك والافادة حتى يمكن لنا التحقق من صحة رصيد حساب المخزون فى تاريخ الميزانية .

▪ الملاحظة :▪

بلغ رصيد المخزون الراكد في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦.٣٨٧ مليون جينه تمثل قيمة أصناف راكده مطلوب التخلص منها وبيعها لم يتم عليها اي حركة مخزنية منذ أكثر من خمسة سنوات ....

الرد :.

تم صدور القرار الادارى رقم (٢٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ بتشكيل لجنة لبحث ودراسة ارصدة المخازن بمناطق التنفيذ لتحديد احتياجاتها منها والاسباب التى ادت الى وجود ارصدة ليست فى حاجة اليها ان وجدت وكيفية الاستفادة منها .

تم صدور القرار الادارى رقم ٢٢٠ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٧ لفحص مخازن قطع غيار المعدات والسيارات ومخازن المهمات والخامات بالمركز الرئيسى لتحديد الاحتياجات المطلوبة منها ومدى صلاحيتها وطريقة الاستفادة منها .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بما انتهت اللجان المشكلة فى هذا الشأن ضرورة العمل على التصرف الاقتصادى بالاصناف الراكدة بما يحقق اقصى نفع وعائد اقتصادى ممكن للشركة مع ضرورة اعادة قياس المخزون فى ضوء ما اسفرت عنه الدراسة المقدمة من الشركة خاصة فى ظل اتباع الشركة لمعالجة محاسبية غير سليمة وذلك بتكوين مخصص للرواكد دون تقييم المخزون الراكد على اساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل وفقاً لما تقضى به الفقرة رقم (٩) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢) الخاص بالمخزون والوارد ضمن المعايير الصادرة بقرار رئيس الجهاز رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ .

- الملاحظة :-

تضمن المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ أصناف انتهت صلاحيتها أصناف أخرى غير صالحة للاستخدام بسبب طول فترة التخزين ، وأصناف أخرى تضررت حالتها الفنية بسبب تعرضها للعوامل الجوية ، وذلك بمنطقة توشكي كما تضمن المخزون وجود أصناف (عدد ٤ أصناف) تم السطو عليها وسرقتها من محطة المعالجة بمنطقة الواحات البحرية ....

الرد :-

انتهاء التحقيقات وذلك بناءاً على موافقة رئيس مجلس الادارة بجلسة مجلس الادارة رقم ٤٨ بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢ ولم تحدد المسئولية فى هذا الموضوع على أسباب تلف هذا المخزون .

نحيط سيادتكم علماً بأنه تم احالة الموضوع الى هيئة النيابة الادارية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣ نفاذاً الى قرار نجلس ادارة الشركة رقم (١٠٧) بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٠ وتم احالة الموضوع الى النيابة العامة (نيابة دار السلام) والتحقيقات جارية حتى تاريخه ضد كلاً من :

١ . مهندس / مجدى شفيق .

٢ . مهندس / عبدالكريم عبدالله .

٣ . مهندس / سمير حلمى .

وسواف نوافى سيادتكم بنتائج التحقيقات فور انتهاء النيابة العامة منها .

التعقيب :ـــ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بما انتهت اليه التحقيقات الجارية فى هذا الشأن مع ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات بشأن تلك الاصناف و **تحديد المسئولية فى أسباب تلفها** إعادة قياس تكلفة المخزون على أساس التكلفة او صافى القيمة البيعية ايهما أقل طبقا لما ورد بالفقرة (٩) من المعيار المحاسبي المصرى رقم (٢) المخزون.

الرد على التعقيب :ـ

بالنسبة للاصناف المذكوره بتقرير سيادتكم المدرجه ضمن محضر جرد مخزن الخامات بمنطقة توشكى .... يرجى الاحاطه بانه تم موافقة مجلس الاداره بالجلسه رقم ٤ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٨ على تكهين تلك الاصناف وعرضها للبيع نظرا لانها اصناف راكده منذ فترة طويله والمنطقة ليست فى حاجة اليها عدا البند الخاص بماده معالجة الخرسانه وذلك طبقاً لرأى المستشار القانونى للشركة لوجود بلاغ فى نيابة الاموال العامة بشأنها .

اما بخصوص الاصناف التى تم سرقتها من منطقة الواحات البحرية عدد ٤ اصناف تم اصدار القرار الادارى رقم ٣٣٥ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٦ بمجازاة محاسب ومدير تنفيذ المنطقة وتحميلهم قيمة العجز مناصفة فيما بينهم مع مقاول الحراسه مع تحرير تفويض لمحاسب المنطقة لاستلام الاصناف الموجوده النيابه العامة .

ـ الملاحظة :ـ

تضمن المخزون مبلغ ٢٢٠١٨٨ جنيهاً قيمة مخزن خامات منطقة العوينات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ لم يتم جرد ذلك المخزون ٠٠٠٠

الرد :-

تم اخذ الموافقة اللازمة لعمل جرد فعلى لمخازن الشركة بمنطقة شرق العوينات وتم اصدار القرار الادارى رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ والخاص بتشكيل لجنة الجرد ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بما انتهت اليه اللجنة المشكلة لجرد محتويات نخازن الشركة بمنطقة شرق العوينات واتخاذ ما يلزم لجرد تلك المخازن جرداً فعلياً والافادة ٠

الرد على التعقيب :-

تم اخذ الموافقة اللازمة لعمل جرد فعلى لمخازن الشركة بمنطقة شرق العوينات وتم اصدار القرار الادارى رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ والخاص بتشكيل لجنة الجرد ٠ ولقد تم جرد مخازن المنطقة وتم تسليم صور محاضر الجرد ضمن صور محاضر جرد مخازن الشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ٠

- الملاحظة :-

قامت الشركة برفع دعوى قضائية رقم ٢٤٦٤ لسنة ٢٠٢٢ محكمة جنوب القاهرة ضد السيد / يوسف أحمد رمضان مشترى أرض الشركة بمنطقة دار السلام بموجب جلسة الممارسة المؤرخة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣ بمبلغ ٧٢.٢٠٠ مليون جنيه لمساحة ٩٩٥٨ متر^{٢} لامتناعه عن سداد غرامات التأخير بنحو ٢ مليون جنيه نتيجة تأخره في سداد أقساط الأرض المشتراة (فرض الغرامة تم بموجب قرار الجمعية العامة العادية للشركة لاعتماد القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠) ٠٠٠٠٠

الرد :-

فقد تم اقامة الدعوى رقم ٢٤٦٤ لسنة ٢٠٢٢ ومحدد لنظرها جلسة ٢٠٢٢/١٠/١٢ لمطالبة المذكور بقيمة غرامات التاخير - كما أن موافقة أعفاء المذكور تمت من قبل مجلس ادارة

الشركة السابق وعليه فى المسألة الواجبة فى ذلك تمت من قبل الجمعية العمومية للشركة بالغاء قرار المجلس بالاعفاء وعليه قامت الشركة برفع الدعوى للمطالبة بقيمة غرامات التاخير

علماً بانه قد تقدم المشترى بطلب للشركة يبدى رغبته فى سداد اصل الدين مع اعفاءه من غرامات التاخير المستحقه نظرا للظروف التى تمر بها البلاد من جائحة كرونا وقرار مجلس الوزراء بايقاف التراخيص للبناء وقد عرض قيامه بسداد اصل الدين المستحق للشركة فى ذمتها عرضاً قانونياً امام المحكمة وان هيئة المحكمة سوف تقرر سداده لاصل الدين دون الغرمات ٠

التعقيب :ـــ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بيان أسباب ضياع حق الشركة فى غرامات التاخير المستحقه على المشترى المذكور والبالغة مليونى جنيه بالمخالفة لما ورد بكراسة الشروط وقيام الشركة بتسليمه الارض المباعة بموجب محضر تسليم مؤرخ فى ٢٠١٩/٩/٢٢ على الرغم من ذلك مع متابعة موقف الدعوى المتداولة فى هذا الشأن والافادة ٠

ـ الملاحظة :ـ

تضمن حسابي أراضي فضاء بغرض البيع ، مباني وانشاءات بغرض البيع أصول سبق تحويلها من الأصول الثابتة الى أصول بغرض البيع بموجب قرارات جمعيات عامه غير عادية لم يتبين لنا مدى وجود برنامج نشط لبيعها ٠٠٠٠ بالمخالفة لمتطلبات التبويب الواردة في المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٢) والمطلوب تطبيقها على الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع.

الرد :ـ

بالنسبة لارض دار السلام تم عمل اعلان المزايدة ثم تم تاجيل البيع بقرار من مجلس الادارة رقم (١٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣ وحتى تاريخة لم يتم البيع ٠

التعقيب :ـــ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اعداد دراسة شاملة للأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع على أن تلتزم الشركة فيها بالمتطلبات الواردة فى المعيار المحاسبى المصرى الصادر بهذا الشأن واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك ومراعاة أثر ذلك الحسابات المختصة ٠

- الملاحظة :-

تضمن الحساب نحو ١.٢٣٣ مليون جنيه قيمة أراضي فضاء بغرض البيع غير مستغله قامت الشركة برضها للبيع من خلال مزادات مختلفة ولم يتم بيعها لعدم تقدم أحد لشرائها او عدم الوصول الى الأسعار المقدرة لتلك الاراضى .....

الرد :-

بالنسبة لارض المغتربين سبق اعادة طرحها للبيع عن طريق المزاد العلنى يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢١/٢/١٠ ولم يتقدم احد لشراء كراسة الشروط .

بالنسبة لارض سيوة تم عرضها للبيع بالمزاد بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٨ والذى انتهى الى عدم البيع وذلك لان الاسعار النهائية للمتزايدين اقل من السعر الوارد من اللجنة العليا لتثمين الاراضى .

بالنسبة للسيد / حسن جوده اسماعيل متعدى على مساحة (١٠٠٠م٢) تم اقامة دعوى فرعية للدعوى الاصلية رقم (٤٠٧٤) لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى جنوب القاهرة من الشركة ضد المذكور وحكم فيها بالاتى :-

اولاً :- برفض الدعوى الاصلية (الزام الشركة بتحرير عقد بيع)

ثانياً :- قبول الدعوى الفرعية من الشركة (طرد المدعى عليه فرعياً من عين التداعى). ومازالت متدوله .

بالنسبة لارض قبلى قارون تم البيع بمساحة وقدرها (٤٠٣٥٢م٢) للسيد / عبدالكريم عبدالتواب سيد مجاهد - بموجب المزايدة المحدودة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٣٠ وتم اعتماد البيع من مجلس الادارة بجلسة رقم (١٣١) بتاريخ ٢٠٢١/٥/٣١ - وقام المشترى بسداد كامل الثمن .

بالنسبة لارض دار السلام قامت الشركة بعرض بيع (٣) قطع بمساحات مختلفة (٧٠٠م٢ & ١٤٦٠م٢ & ٢٢٢٠م٢) بموجب مزايدة علنية بنظام المظاريف المغلقة يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢١/٧/٧ ولم يتقدم احد لشراء كراسة الشروط وبالتالى لم يحضر احد للمزايدة - وعليه قامت لجنة البيع باقفال المحضر وتم اعتماده من مجلس ادارة الشركة بجلسة رقم (١٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣ - على ان يتم اعادة عرضها فى موعد اخر ولم يتم اى اجراء حتى تاريخه .

بالنسبة لارض البستان & احمد بدوى بالنوبارية (مصطفى كامل) تم عمل مزاد بتاريخ ٢٠١٩/٧/٧ ولم يتم الوصول الى الاسعار المحددة بمعرفة الشركة وبالتالى لم يتم البيع .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة العمل على استغلال تلك الاراضى الاستغلال الامثل وبما يحقق صالحا لشركة ٠

- الملاحظة :-

تضمن الحساب أراضى فضاء بغرض البيع نحو ١٦٦ ألف جنيه قيمة مساحة ارض البركة بطريق الاسماعيلية، ٩٦ ألف جنيه قيمة مساحة ٤٠٣٥٢ م٢ بأرض قبلى قارون بالفيوم على الرغم من بيعها .....

الرد :-

بالنسبة لارض البركة (طريق الاسماعيلية) قامت الشركة بعرضها للبيع بموجب المزايدة بنظام المظاريف المغلقة يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢١/٨/٢٥ الساعة الثانية عشر ظهراً بمقر الشركة بدار السلام وتم ارسائها على السيد / علاء محمد غنيمى سليم الناقة - وتم اعتماد البيع من مجلس ادارة الشركة بجلستة رقم (١٣٤) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٥ ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بيان أسباب تضمين حساب اراضى فضاء بغرض البيع قيمة تلك الاراضى على الرغم من بيعها للسيد / علاء محمد غنيمى سليم ، السيد / عبدالكريم عبدالتواب سيد مجاهد ، واعتماد عملية البيع من قبل مجلس ادارة الشركة بتاريخى ٢٠٢١/٩/٥ ، ٢٠٢١/٥/٣١ على الترتيب م اجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك والافادة ٠

الرد على التعقيب :-

يتم عمل قيد بالنسبة لارض قبلى قارون بالفيوم وفى انتظار اعتماد عقد البيع للسيد / علاء محمد غنيمى لارض البركة (طريق الاسماعيلية) لاثباته بالدفاتر وحذفهم من أراضى بغرض البيع ٠

- الملاحظة :-

بلغت قيمة الأراضي المستصلاحة بغرض البيع في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢.١٥٦ جنيه قيمة المتبقي دون بيع من مساحة ٩١٦ فدان بمشروع تنمية شمال سيناء (سهل الطينة) ونشير الى قيام الشركة ببيع مساحات من تلك الأرض دون

استصـــــلاح او اســـــتزراع بالمخالفـــــة لقـــرار تخصـــــيص الأرض ٠٠٠٠٠٠ ممـــا قـــد يعرضها للسحب.

الرد :-

قامت الشركة بسداد مبلغ ٥٥٥٦٤٦٦ جنيه (فقط خمسة مليون وخمسمائة وستة وخمسون الف و اربعمائة وستة وستون جنيهاً لاغير) حتى تاريخه لهيئة التعمير وتم مخاطبة الهيئة لتحرير عقد بيع ابتدائى حتى يتسنى للشركة بيع باقى القطع وتم استعجالهم بخطابنا بتاريخ ٢٠٢١/٧/١١ ٠

التعقيـــب :ـــ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بيان أسباب بيع الارض استصلاحها أو استزراعها بالمخالفة لقرار تخصيص الارض مما قد يعرضها للسحب مع ضرورة سدا كامل قيمة تلك الارض والحصول على عقد من هيئة التعمير يثبت ملكيتها والعمل على استغلال تلك الاراضى الاستغلال الامثل يتوافق مع قرار تخصيصها وبما يحقق أعلى عائد اقتصادى ممكن للشركة ٠

- الملاحظة :-

وجود اراضي متعدي عليها بوضع اليد من قبل بعض الاشخاص وذلك وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة بيانها كالتالي :

مساحة (٣٢ سهم -٢٢ قيراط- ٣٨ فدان) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السادة / محمد سعيد جوده وسليمان سعيد جودة منذ عام ٢٠١١ ٠٠٠٠٠

الرد :-

بخصوص الارض المتعدى عليها من السادة / محمد سعيد جوده & سعيد جوده والمتعدى على مساحة (١٠س ٢٠ط ٤٢ ف) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة - تم رفع الدعوى رقم (٧٢٠) لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى الاسماعيلية ضدها بالطرد والمطالبة بريع (حق انتفاع) والدعوى مؤجلة بجلسة ٢٠٢١/٧/٢٦ للتقرير ومازالت متدولة ٠

التعقيـــب :ـــ مازالت الادارة عند رأيها ببيان أسباب تقاعس الشركة سنوات عديدة عن الاجراءات القانونية ضد المعتدين عن تلك الاراضى وكذا بيان أسباب اختلاف مساحة الارض المعتدى

الواردة فى البيان المقدم الينا من قبل القطاع التجارى فى الشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن مساحة الارض الواردة فى رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات مع متابعة موقف الدعوى المتداولة فى هذا الشأن والافادة ٠

- الملاحظة :-

مساحة (٢١ سهم -٢ قيراط -٢١ فدان) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السيد / احمد غازي ٠٠٠٠٠

الرد :-

بالنسبة لمبلغ ٩٠٠٠٠٠ج مسدد من السيد / احمد غازى محمد تحت حساب شراء (٢٠ فدان) بمنطقة سهل الطينة المذكور متعدى على قطعة الارض ولم يقم بانهاء اجراءات الشراء وتم رفع دعوى قضائية رقم (٧٥٨) لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى الاسماعيلية ضده بالطرد والمطالبة بريع (حق انتفاع) ومازالت متداولة ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بيان أسباب تقاعس الشركة سنوات عديدة عن اخاذ الاجراءات القانونية ضد المعتدين عن تلك الاراضى مع متابعة موقف الدعوى المتداولة فى هذا الشأن والافادة ٠

- الملاحظة :-

مساحة ١٠٠٠ م٢ أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعدي ليها بوضع اليد من السيد/ حسن جوده إسماعيل ٠٠٠٠٠ ، مساحة ١٠٠٠ م٢ أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعدى ليها بوضع اليد من السيد/ متولى جوده إسماعيل ٠٠٠٠٠

الرد :-

بالنسبة لارض طريق عباس العقاد هناك تعدى على هذه المساحة وقدرها ٢٠٠٠ م٢ من السيد / متولى جودة اسماعيل بمساحة (١٠٠٠م٢) تم رفع الدعوى رقم (١٩٣ لسنة ٢٠٢١ مدنى حوش عيسى ضده والدعوى مؤجلة بجلسة ٢٠٢١/٦/٣٠ وتم تاجيلها مره اخرى لشهر نوفمبر٢٠٢١) ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بيان أسباب تقاعس الشركة لاعوام عديدة مطالبة المذكورين اعلاه بقيمة الارض او اتخاذ الحد الادنى من الاجراءات التى شانها الحفاظ على

ممتلكات الشركة مع ضرورة حصر كافة التعديات على أراضى وممتلكات الشركة احكاما للرقابة عليها وحفاظا على ممتلكات الشركة واتخاذ كافةالاجراءات اللازمة لرفع تلك التعديات عنها مع متابعة الدعاوى المرفوعة فى هذا الشان ٠

▪ الملاحظة :▪

ظهر رصيد حساب / عملاء قطاع عام واعمال في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٧.٩٩٤ مليون جنيه قيمة مديونيات مستحقة على الشركات الشقيقة وذات العلاقة يرجع تاريخها منذ أكثر من ١٠ سنوات دون مصادقة أو مطابقة على هذه الأرصدة مع تلك الشركات ٠٠٠٠٠

الرد :▪

جارى تحليل حسابات العملاء للشركات الشقيقة بالاشتراك مع قطاع المراجعة وجارى ارسال المصادقات ومازالت الدعوى التى رفعتها الشركة ضد شركة مختار ابراهيم منظورة أمام القضاء ٠

التعقيب :▪ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اجراء المطابقات والمصادقات اللازمة حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الارصدة مع اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحصيل المديونيات ومتابعة الدعوى القضائية المرفوعة فى هذا الشأن واجراء التسويات فى ضوء ما يصدر عنها من خكم نهائى والافادة

الرد على التعقيب :▪

تم ارسال المطابقات الى الشركات وفى انتظار الرد ٠

▪ الملاحظة :▪

استمرار عدم قيام الشركة بإرسال مصادقات لأصحاب الارصدة المدينة والدائنة (عملاء – أرصدة مدينة – موردين ومقاولين –دائنون وأرصدة دائنة-.....) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ كما لم تقم الشركة بإجراء أي مطابقات خلال العام المالي٢٠٢٢/٢٠٢١ (باستثناء الشركة القابضة) ٠٠٠٠

الرد :▪

جارى تحليل حسابات العملاء للشركات الشقيقة بالاشتراك مع قطاع المراجعة وجارى ارسال المصادقات والموردين والمقاولين ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة ارسال المصادقات لكافة الارصدة المدينة والدائنة فى نهاية كل سنة مالية وكذا اجراء المطابقات اللازمة حتى يمكن التحقق من صحة تلك الارصدة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

الرد على التعقيب :-

تم ارسال الارصدة الى الشركات الشقيقة ومطابقتها وبحث اسباب الفروق فى حالة وجود اختلاف عن الاصدة الموجودة بدفاتر الشركة ، ويتم عمل المطابقات مع مقاولى الباطن بعد تقديمهم طلب للسيد المنهدس / العضو المنتدب التنفيذى لبيان مستحقاتهم ويتم عمل المطابقات لبيان صحة الارصدة بين قطاع المراجعة وقطاع الشئون المالية والمنطقة التى يقوم بالتنفيذ بها .

- الملاحظة :-

تضمن الحساب نحو ٢٩.٤٨٩ مليون جنيه أرصدة متوقفة يرجع تاريخ بعضها لأكثر من ٢٠ عام منها نحو ١٣.١٥١ مليون جنيه طرف الهيئة العامة لمشروعات التعمير .....

الرد :-

جارى تحليل الارصدة لحين مطابقتها مع الهيئة .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بحث ودراسة موقف تلك الاصدة مع اجراء المطابقات اللازمة واجراء التسويات اللازمة غى ضوء ذلك مع اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحصيل تلك المبالغ حفاظا على حقوق واموال الشركة ... والافادة .

الرد على التعقيب :-

جارى استكمال عمل المطابقة مع الهيئة .

- الملاحظة :-

تم سحب بعض عمليات الإسكان المسندة للشركة من قبل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بطريقة الممارسة المحدودة بلغ إجمالي قيمتها نحو١٢٤.٣٠٣ مليون جنيه ....

الرد :-

نفيد سيادتكم بانه جارى عمل تحليل عمليات الاسكان بالكامل بالاشتراك مع قطاع المراجعة مع ما تم تنفيذه بمعرفة مقاولى الباطن .وتم تحميل فروق الاسعار طبقاً لوارد من القطاعات الفنية

والمعد بمعرفتها وتم تحميل المقاولين بتلك الفروق وتم عمل القيود اللازمة فى حينه وتم موافاة الشئون القانونية بما يلزم لرفع دعاوى قضائية ضد مقاولى الباطن المسند لهم العملية .

لم يرد لنا ما يفيد من مجلس ادارة الشركة قرار بالغاء قرار التخفيض .

التعقيب :ـ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن المخالفات التى تمثل اضرار بالمال العام خاصة الاعمال التى لم تقم الشركة بتنفيذها او اسناد تنفيذها لمقاولى باطن مما حمل الشركة أعباء مالية جسيمة وكذا مع بحث ودراسة أسباب عدم قيام الشركة بتحميل مصروفاتها بكامل فروق الاسعار التى تحملتها من جهة الاسناد مع اجراء التسوية اللازمة فى ضوء ذلك وكذا بحث ودراسة موقف المديونيات المثبتة بحساب العملاء طرف جهة الاسناد خاصة فى ظل عدم قيام جهة الاسناد بسداد أى مستحقات للشركة منذ أكثر من ٣ سنوات وكذا بحث ودراسة موقف التأمينات المخصومة من الشركة على ذمة تلك العمليات خاصة فى ظل انتهاء الغرض منها مع ضرورة اثبات قيمة المستخلص الختامى الوارد من جهة الاسناد بدفاتر وسجلات الشركة حتى تظهر الحسابات ذات الصلة على حقيقتها ومحاسبة كافة مقاولين الباطن المتقاعسين عن تنفيذ تلك العمليات بعد خصم نسبة ٥ % من اجمالى الاعمال التامة المعتمدة من جهة الاسناد وليس ٢% لانتفاء الغرض من التخفيض .

ـ الملاحظة :ـ

تم سحب عملية تكريك منطقة جنوب شرق بغاز مثلث الديبة ضمن المرحلة الثانية من الحل العاجل لتنمية بحيرة المنزلة العملية المسندة للشركة بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة لحماية الشواطئ) التابعة لوزارة المواد المائية والري والبالغ إجمالي قيمتها نحو ١٠٤.٧٥٠ مليون جنيه (٢.٣٥٠ مليون م٣*٤٥ جنيه/متر) .....

الرد :ـ

مرفق صورة مذكرة ببيان المديونات المستحقه على مقاولى الباطن المسند لهم العملية من واقع قيود التسوية بعد ورود محاضر الحجز الموقعة على الشركة للسيد المهندس / رئيس مجلس الادارة ـ والموصى عليه للمستشار القانونى للاخذ فى الاعتبار فى القضايا المرفوعة من الشركة ضد مقاولى الباطن ومازالت القضايا متداولة امام السيد الخبير وبيان المديونية كالاتى :ـ

- المقاول / الجابرى للتجارة والمقاولات العامة (اشرف فهمى الجابرى) ٣٤٠٤٣٢٠١.٣٨٢ جنيه ٠

- المقاول / مصطفى عبدالحميد محمود مصطفى مرعى ٣٨٤٧١٨٨٣.٢٧٢ جنيه ٠

- المقاول / محمد عبدالحميد محمود مصطفى مرعى ١٠١١١٦٣١.٦١٦ جنيه ٠

\اجمالى المديونية ٨٢٦٢٦٧١٦.٢٧ جنيه ٠

وقد قام المقاول اشرف الجابرى - برفع الدعوى رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ والدعوى ٨٥ لسنة ٢٠١٨ ضد الشركة يطالب فيها بندب خبير لحساب مستحقاته لدى الشركة واثراء بلا سبب ضد الشركة وعليه تم توجيه دعوى فرعية ضد المقاول المذكور وتم الحكم برفض الدعوتين الاصليتين المرفوعة من المقاول وقبول الدعوى الفرعية والحكم بالزام المقاول بمبلغ ٢٧٠٣٥٩ جنيه وتم اقامة الدعوى رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ تجارى القاهرة الجديدة ضد المقاولين عاليه وبجلسة ٢٠١٩/٦/٢٦ تم الحكم فيها بالوقف التعليقى لحين الفصل فى دعاوى المقاول وجارى التعجيل من الوقف لحين الانتهاء من المدة القانونية للطعن على الحكم بالاستئناف ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة الامر بشأن عدم قيام الشركة بتقييم الجدارة الفنية والمالية لمقاولى الباطن قبل اسناد العمليات لهم مما ترتب عليه تحمل الشركة اعباء مالية جسيمة نتيجة تقاعسهم عن تنفيذ تلك العمليات مع موافاتنا بما انتهت اليه تلك تحقيقات هيئة النيابة الادارية فى هذا الشأن وتدعيم المخصص بالقدر اللازم مع موافاتنا بحساب تحليلى لمقاولى تلك العمليات موضح به المديونيات المستحقه عليهم من واق محاضر الحجز الادارى والمثبت بدفاتر وسجلات الشركة خاصة ان البيان المقدم لنا فى هذا الشأن لم يتضمن ما اذا كان رصيد المديونيات المستحقه طرف هؤلاء المقاولين ظهر بعد خصم المبالغ المستحقه لهم عن الاعمال المنفذة من قبلهم من عدمه مع بيان أسباب اختلاف قيمة المطالبة فى الدعوى المرفوعة من قبل الشركة ضد المقاولين المذكورين عن المديونيات المثبتة طرفهم فى دفاتر وسجلات الشركة ومتابعة الدعوى المرفوعة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائى واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة التى تكفل ضمان وحفظ حقوق الشركة ٠

- الملاحظة :-

تم سحب العمليات المسندة للشركة بمنطقة توشكى من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان التابعة لوزارة الموارد المائية) والبالغ إجمالي قيمتها نحو ٦٠.٣٩٥ مليون جنيه ٠٠٠٠

الرد :-

مرفق صورة مذكرة ببيان المديونيات المستحقه على مقاولى الباطن تم موافاة الشئون القانونية بكل ما يلزم من مستندات لتقديمها فى الدعوى المرفوعه من الشركة ضد مقاولى الباطن المسند لهم العملية من واقع قيود التسوية بعد ورود محاضر الحجز الموقعة على الشركة للسيد المهندس / رئيس مجلس الادارة - والموصى عليه للمستشار القانونى للاجراء ومازالت القضايا متداولة امام السيد الخبير وبيان المديونية كالاتى :-

- المقاول / صبرى سدراك يوسف ٢٦١٣٨٩٩٠.١٩ جنيه ٠

- المقاول / صابر سدراك يوسف ١٩١٢١٣٥٥.٢٦٥ جنيه ٠

بالنسبة لتحقيقات النيابة الادارية بشان عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى نحيط سيادتكم ان التحقيقات مازالت جارية حتى تاريخه وسوف نوافى سيادتكم بالنتائج التحقيقات فور اخطار النيابة الادارية ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بما انتهت اليه تحقيقات هيئة النيابة الادارية فى هذا الشأن مع متابعة تلك الدعاوى المرفوعة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية واتخاذ كافة الاجراءات التى تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة ٠٠ والافادة ٠

- الملاحظة :-

تم سحب عملية تنسيق الحي العاشر بمنطقة ابنى بيتك بمدينة العاشر من رمضان من الشركة والمسندة لأمر اسناد رقم ٥ بتاريخ ٢٠١١/١/١٠ من جهاز مدينة العاشر من رمضان والبالغ إجمالي قيمتها نحو ٢٣.٦٣٢ مليون جنيه ٠٠٠٠٠

الرد :-

جارى عمل ختامى للعملية واتخاذ الاجراءات القانونية ضد المقاول / المجموعة المصرية الدولية للهندسة والمقاولات وتحميله بكافة المصروفات ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة تحقيق الامر بشأن ما تقدم مع ضرورة التفاوض مع جهاز مدينة العاشر من رمضان بارجاء قرار سحب العمل والعمل على سرعة استكمال الاعمال واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة تجاه مقاول الباطن / المجموعة المصرية الدولية لتحصيل مستحقات الشركة طرفه ٠

الرد على التعقيب :-

لم يتم موافاتنا بالمستخلصات الختامية لمقاولى الباطن لعدم تحرير مستخلص ختامى مع جهة الاسناد للوقوف على موقف المقاولين التهائى للاتخاذ كافة الاجراءات اللازمة التى تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة

- الملاحظة :-

تم سحب باقى أعمال عمليتي إنشاء محطة طلمبات بنى صالح ، محطة طلمبات دير السنقورية بتاريخ ٢٠١٨/١/١٦ والبالغ إجمالي قيمتهما نحو ٥.٨٦٣ مليون جنيه ، ١٠.٢١٢ مليون جنيه على الترتيب .....

الرد :-

لم يرد رد من الشركة هلى هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة تحقيق الامر بشأن ما تقدم خاصة فى ظل تقدم نسبة تنفيذ العمليتين وتأخر الشركة مدة كبيرة جدا لاستكمال باقى الاعمال بهما مع متابعة نتائج سحب العمليتين المذكورتين واتخاذ كافة الاجراءات القانونية نحو الرجوع على مقاولى الباطن بكافة المبالغالتى ستتكبدها الشركة نتيجة لسحب العمل .

الرد على التعقيب :-

تم اسناد تنفيذ أعمال محطتى بنى صالح ومحطة دير السنقورية والبالغ قيمتهما نحو ٥.٨٦٣ مليون ، ١٠.٢١٢ مليون جنيه على الترتيب للمقاولين / شعبان عبدالصمد عبدالجواد وعادل محمد فريد وقد قامت الشركة نتيجة تقاعس هذا المقاول " المذكورين بأعلاه " عن تنفذ الاعمال المدنية للمحطتين بسحب العمل فهم بتاريخ ٢٠١٨/١/١٦ م والتنفيذ خصماً على حسابهم على اساس الفروق الناتجة على التنفيذ وقد تم خصم مبلغ ٣٦٨١٣١٣ جنيهاً على المقاول / شعبان عبدالصمد عبدالجواد وعادل محمد فريد نتيجة التأخر فى تنفيذ الاعمال واعادة تأهيل المحطتين بسبب هذا التاخر مما كبد الشركة خسائر فادحة .

تم سحب باقى الاعمال فى محطة بنى صالح ومحطة دير السنقورية من السادة / جهة الاسناد بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٠ م وتم اعادة طرحها فى ٢٠٢٠/١٠/٢٠ م مرة ثانية وتنفيذ باقى الاعمال خصماً على ح / الشركة العامة لاستصلاح الاراضى نتيجة التأخر فى تنفيذ الاعمال وفور الانتهاء من التنفيذ الكامل للمحطتين بمعرفة

جهة الاسناد حينها يتضح المديونية المستحقه على الشركة بالكامل وبالتالى سيتم خصم جميع المبالغ المستجدة على المقاولين شعبان عبدالصمد عبدالجواد وعادل محمد فريد وسيتم مطالبتهم بها قضائيا .

▪ الملاحظة :▪

ظهر رصيد العميل/ وزارة الدفاع (الهيئة الهندسية للقوات المسلحة) مدينا بنحو ٣٢.٣١٤ مليون جنيه منه نحو ٣.٢٩٣ مليون جنيه قيمة المستحق للشركة طرف جهة الاسناد عن عملية تنفيذ عدد (٨) عمارات بمنطقة العاشر من رمضان والبالغ اجمالى قيمتها نحو ٣٨.٥٣٤٠ مليون جنيه والتي قامت الشركة بإسنادها لعدد (٤) مقاولى باطن (البرج الدولية للمقاولات ، المدينة المنورة للمقاولات ، القاهرة للمقاولات ، وليد على محمد عبده) ونشير الى العملية متوقفة منذ أكثر من ٣ سنوات نتيجة تقاعس مقاولى البطان المذكورين عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المقررة ٠٠٠٠ونشير الى وجود مديونية على الشركة لصالح جهة الاسناد / وزارة الدفاع بنحو ٤.٢٢٤ مليون جنيه وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة الامر الذي يشير الى ظهور رصيد العميل عن تلك العملية على غير حقيقته.

الرد :▪

لم يتم موافاتنا بالمستخلصات الختامية لمقاولى الباطن لعدم تحرير مستخلص ختامى مع جهة الاسناد للوقوف على موقف المقاولين النهائى للاتخاذ كافة الاجراءات اللازمة التى تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة

التعقيب :▪ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بحث ودراسة موقف تلك العملية والعمل على سرعة الانتهاء من تنفيذها تجنبا لتعرض الشركة لفروق أسعار وغرامات تأخير من قبل العميل المذكورة كما حدث فى عمليات الاسكان السابقة المسندة الى الشركة وبحث أسباب اختلاف رصيد العميل عن تلك العملية الوارد فى دفاتر وسجلات الشركة عن رصيده الوارد بالبيان المقدم لنا من الشركة مع متابعة موقف الدعاوى المتداولة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما يصدر عنها من احكام قضائية نهائية واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة التى تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة ٠٠٠ والافادة ٠

▪ الملاحظة :▪

وجود علميات متأخرة في تنفيذها من قبل الشركة عن مواعيدها المحددة بلغ ما أمكن حصرها منها نحو ٧١.٦٥٧ مليون جنيه يرجع مدة تأخير بعضها الى اكثر من ٩ سنوات (عملية استصلاح ٦٢٨٠ فدان بمنطقة الضبعة والعلمين).

الرد :-

لم يرد رد من الشركة على هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على سرعة تنفيذ تلك العمليات حتى لا يتم سحب العمل فيها من قبل جهات الاسناد كما حدث فى العديد من العمليات السابق ذكرها مما قد يعر الشركة لأعباء مالة جسيمة .

- الملاحظة :-

تضمن حساب العملاء نحو ٣.٠٦٩ مليون جنيه باسم مدينون بيع أصول يمثل قيمة الأقساط المستحقة للشركة طرف عدد ٢٩ مشترى لأراضي الشركة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ونشير الى ان كافة تلك الأقساط استحق سدادها خلال الفترة من ١٩٩١/١٢/١ حتى ٢٠١٦/١/١ ولم يتم سدادها .....

الرد :-

يوجد مبلغ ٨٥٣ الف جنيه باسماء / خالد خالد محمد حسن / جمدان على احمد لا يوجد لهم سندات اذنية .

ويوجد مبلغ ١١٤ الف جنيه تم سدادهم جزء من حساب المستثمرين لارض شرق السويس وقيمتهم موجودة بالسندات الاذنية .

ونحيط سيادتكم علماً بالاتى :-

١ - تم رفع الدعوى رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٢ محكمة حوش عيسى الكلية ضد السيدة / سحر محمود عبدالحميد درويش حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع قطعة الارض رقم ١١ قرية عباس العقاد مركز ابو المطامير .

٢ ـ تم رفع الدعوى رقم ١٠٧ لسنة ٢٠٢٢ محكمة حوش عيسى الكلية ضد السيد / متولى جودة اسماعيل حنفى حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى طرد للغصب.

٣ ـ تم رفع الدعوى رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / عبده السعودى عبدالرازق حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع . جلسة ٢٠٢٢/١٠/٩ .

٤ ـ تم رفع الدعوى رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / جمعه عوض حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع . جلسة ٢٠٢٢/١٠/٩ .

٥ ـ تم رفع الدعوى رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / محمد عبدالقادر نعمان حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع . جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .

٦ ـ تم رفع الدعوى رقم ٢١١ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيدة / رشيدة السيد احمد حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع . جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .

٧ ـ تم رفع الدعوى رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / سعيد السيد احمد ابوالنور حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع . جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .

٨ ـ تم رفع الدعوى رقم ٢١٣ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / عزت حلمى السيد عيسى حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع . جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .

٩ ـ تم رفع الدعوى رقم ٢١٤ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / على كامل يونس حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع . جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .

١٠ ـ تم رفع الدعوى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / محمد الطيب ابراهيم الطيب حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع . جلسة ٢٠٢٢/١٠/١٤ . خبراء وزارة العدل .

هذا الرصيد منذ تطبيق قانون الخصم والأضافة عام ٩٤/٩٣ المستقطع من الشركة بمعرفة جهات الاسناد وتقوم الشركة بخصمه من الاقرارات السنوية تحت ح/ الضريبة المستقطعة وحتى الان لم يتم التسوية النهائية مع الضرائب بسبب تعثر الشركة فى السداد عن السنوات من ١٩٩٦ حتى تاريخه ٠

التعقيب :ـ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بتحليل رصيد الحساب المذكور مع تاحصول على شهادة من مصلحة الضرائب بالموقف الضريبى للشركة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ حتى مكن لنا التحقق من صحة تلك الارصدة ٠

الرد على التعقيب :ـ

جارى السداد على دفعات عند توافر السيولة ٠

ـ الملاحظة :ـ

- ظهر رصيد حساب وارصدة مدينة آخرى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالقوائم المالية بنحو ٣٣٤.٩٢٤ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلى :-

١- نحو ٦٣.٨٢٠ مليون جنيه ارصدة متوقفة منذ أكثر من ٥ سنوات (مصر) تتمثل في نحو ٤٦.١٢٦ مليون جنيه طرف جهات حكومية ، نحو ٣.٥٣١ مليون جنيه طرف شركات قطاع عام وأعمال ، نحو ١٤.١٦٣ مليون جنيه طرف شركات قطاع خاص ٠٠٠٠٠

الرد :.

جارى عمل مطابقات مع الهيئات والشركات وجارى بحث ودراسة الارصدة والوقوف على صحتها حتى يتثنى لنا التسوية بالشكل الصحيح

التعقيب :ـ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأن تلك المديونيات مع اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحصيلها ٠٠٠٠٠ والافادة ٠

ـ الملاحظة :ـ

٢-نحو ١.٧٥١ مليون جنيه تحت مسمي تأمينات لدي الغير ، ٢٥٧ ألف جنيه تحت مسمى تأمينات مختلفة لم نقف على صحتها حيث لم يتم موافاتنا من قبل الشركة بتحليل قيمة تلك المبالغ والمستندات المؤيدة وسنة تحميلها الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحته في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

الرد :-

جارى بحث هذا المبلغ واعداد بيان بها .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بتحليل مفردات هذا الرصيد المذكور والستندات المؤيدة له .

- الملاحظة :-

٣-نحو ٢٨٢ ألف جنيه تحت مسمى تأمينات خطابات ضمان تمثل قيمة ما قامت الشركة بتغطية من خطابات الضمان السارية لم توافينا الشركة بشهادات البنوك التي تؤيد صحة هذا المبلغ الامر الذى لم نتمكن من التحقق من صحتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

الرد :-

تم مطالبة جميع البنوك ولم نوفى بأى منها ، نظراً لوجود حجز على هذه البنوك .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بالشهادات الصادرة من البنوك المؤيدة لهذا المبلغ حتى يمكن لنا التحقق من صحة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مع اجراء التسوية اللازمة باثبات المبلغ ضمن حساب نقدية بالبنوك والصندوق تحت مسمى غطاء خطاب ضمان .

- الملاحظة :-

٤-نحو ١٩.٩١٠ مليون جنيه تحت مسمى تأمينات لدى العملاء تمثل قيمة التأمينات المحتجزة من جهات الاسناد (ضمان اعمال -نهائى) عن العمليات التي تقوم الشركة بتنفيذها لصالحهم منها نحو ٩١٥ ألف جنيه طرف شركات شقيقة (كوم امبو ، العقارية ، ريجوا ، مساهمة البحيرة) لم تجرى الشركة اى مطابقات بشأنها والباقى لم توافينا الشركة بالشهادات التي تؤيد صحة تلك المبالغ الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

الرد :-

سيتم عمل مطابقات مع الشركات الشقيقة للوقوف على صحة هذه الارصدة .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بموقف تلك التأمينات وما اذا كان انتهى الغرض منها من عدمه وكذا موافاتنا بالشهادات التى تؤيد صحة تلك المبالغ واجراء المطابقات اللازمة حتى يمكن لنا التحقق من صحتها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

الرد على التعقيب :-

وتم ارسال خطابات لجميع العملاء للمطابقة .

- الملاحظة :-

٥- نحو مبلغ ١٠.٧٥٧ مليون جينه باسم/ هيئة التعمير ضمن حساب ارصدة مدينة طرف هيئات وشركات حيث سبق تخصيص مساحة ١٠ الاف فدان من قبل الهيئة المذكورة للشركة بشرق العوينات مركز الداخلة ٠٠٠٠.

الرد :-

جارى تحليل حسابات العملاء للشركات الشقيقة بالاشتراك مع قطاع المراجعة وجارى ارسال المصادقات . ونحيط سيادتكم علماً بان الدعوى متداولة امام خبراء وزارة العدل للمعاينة وحصر ما تكبدته الشركة من اعمال تحديد قيمة التعويضات المستحقة للشركة .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة متابعة الدعاوى المرفوعة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية واتخاذ كافة الاجراءات التى تكفل حفظ وضمان الشركة ٠٠٠٠٠ والافادة .

- الملاحظة :-

٦-نحو ١٠.٨٧١ مليون جنيه باسم/ جنوب الوادي للتنمية (ضمن حساب أمانات عملاء) والذي يمثل باقى المديونية مستحقة للشركة منذ اكثر من خمس سنوات عن عمليات قامت الشركة بتنفيذها لصالح الشركة المذكورة والبالغ اجماليها (المديونية) نحو ١٢.٨٧١ مليون جنيه بعد تخفيضها بنحو ٢ مليون جنيه خلال العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وقد تبين صدور حكم قضائي نهائي لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٨، ٢٠٢٢/٣/٢٧ في الدعوى رقم ٨٦ لسنة

٢٠١٨ تجارى كلى حلوان والمعدل بالاستئناف رقم٢٦٨ لسنة ١٣٨ قضائية بإلزام شركة جنوب الوادي للتنمية بأن تؤدى للشركة مبلغ ٤٨٣١٢٦٨ جنيه قيمة المستحق لها عن كافة العمليات والمعاملات بينها وبين الشركة العامة بالإضافة الى الفوائد القانونية بواقع ٥% سنويا من تاريخ المطالبة القضائية (٢٠٢١/٨/٢٩) وحتى تاريخ السداد ٠٠٠٠٠ونشير الى تضمين حساب العملاء، تأمين الاعمال مبلغى٥١٩٠١٩ جنيه ، ٥٩٣٤٥ جنيه قيمة مبالغ مستحقة للشركة العامة طرف الشركة المذكورة ليصبح الفرق بين إجمالي المبالغ المثبتة في دفاتر الشركة العامة طرف شركة جنوب الوادي بنحو ١١.٤٤٩ مليون جنيه وبين إجمالي المبالغ الذى صدر به حكم قضائي نهائي لصالح الشركة العامة بنحو ٤.٨٣١ مليون جنيه طرف الشركة المذكورة نحو ٦.٦١٨ مليون جنيه قامت الشركة بإثبات نحو ٢ مليون جنيه منها ضمن مصروفات العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ والباقي ٦.٦١٨ مليون جنيه لم يقم الشركة بإثباته في دفاترها وسجلاتها حتى تاريخه (٢٠٢٢/١٠).

الرد :-

تم تخفيض الرصيد بمبلغ ٢ مليون جنيهاً فقط وسيتم تخفيض الفرق تباعاً فى القوائم المالية التالية لتفادى تجاوز الخسائر لرأس مال الشركة ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بحث ودراسة الفرق بين المبالغ المثبتة فى دفاتر وسجلات الشركة وبين المبالغ الصادر بها حكم قضائى نهائى لصالحها واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك خاصة فى ضوء صدور حكم نهائى لصالح الشركة عن كافة العمليات والمعاملات بينها وبين الشركة المذكورة ٠

الرد على التعقيب :-

سيتم اثبات الباقى خلال العام المالى ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ ٠

- الملاحظة :-

٧- نحو ٥.٠٣٤ مليون جنيه بإسم/ البنية الأساسية ضمن حساب الأرصدة المدينة تحت التسوية تمثل الفرق بين المبالغ التي قامت وزارة الزراعة ، هيئة التعمير

بخصمها من مستحقات الشركة طرفهما بنحو ٢٠.١٨٦ مليون جنيه مقابل أعمال البنية الأساسية للأراضي التي قامت الشركة بشرائها منهما و ببيعها للمستثمرين والمبالغ التي قامت الشركة بتحصيلها من مشتريين تلك الأراضي (المستثمرين) بنحو ١٥.١٥٢ مليون جنيه لتصبح إجمالي المبالغ المستحقة طرف هؤلاء المشتريين نحو ٥.٠٣٤ مليون جنيه ٠٠٠٠٠

الرد :-

جارى تحصيلهم بمعرفة القطاع التجارى ٠

نحيط سيادتكم علماً بانه جارى اتخاذ الاجراءات القانونية وسوافى سيادتكم فى حينه بالاجراءات المتخذة أول باول ٠

ولقد تم اعداد كشوف باسماء المستثمرين بسداد قيمة البنية الاساسية وارسالها لمديرية الزراعة بالنوبارية يفيد بعدم التعامل معهم فى صرف الحصة المقرره من الكيماوى والنقاوى الا بعد سداد البنية الاساسية ورغم ذلك يقوم القطاع التجارى بعمل انذارات للمستثمرين لحثهم على السداد ولا يتم التعامل مع اى مستثمر يحضر للقطاع التجارى لاى اجراء الا بعد التنبيه عليه بسداد قيمة البنية الاساسية وهذا ادى الى تحصيل الشركة جزء من المبالغ الخاصة بالبنية الاساسية ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المستثمرين وتدعتم المخصص بالقدر اللازم ٠

- الملاحظة :-

٨-نحو ١.٩٢١ مليون جنيه تحت مسمى عهد طرف العاملين وقد تبين بشأنه ما يلى :-

أ- قيام الشركة بتدبير معظم احتياجات العمليات من خلال صرف سلف مؤقتة للعاملين بتلك العمليات او مندوبى الصرف دون قيامها بتحديد كافة احتياجها وطرحها بطرق الشراء المختلفة (مناقصة / مماسة /...) للحصول على أفضل الشروط والاسعار والمواصفات.

يتصل بما تقدم عدم وجود ايه ضوابط او مدة محددة لتسوية تلك السلف على ان يتم الانتهاء من تسوية كافة السلف المؤقتة في ٦/٣٠ من كل عام حيث لوحظ وجود العديد من السلف التي لم يتم تسويتها خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ او جردها بالمخالفة للائحة المالية للشركة ومنشور الجرد السنوي والذي يقضي بتسوية السلف المؤقتة فى٦/٣٠/ من كل عام.

الرد :-

تم اثبات تسوية السلفة المؤقتة التى تخص العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ باجمالى مبلغ ٦٥٨ الف جنيه فى يونية ٢٠٢٢ وتم تعديل الميزانية بها وجارى بحث وتسوية باقى المبلغ .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة عدم التوسع فى الشراء من خلال السلف المؤقتة الا عند الضرورة ووضع الضوابط اللازمة التتحكم عملية صرف السلف المؤقتة وتسويتها احكاما للرقابة عليها .

- الملاحظة :-

ب- تضمن الحساب مبلغ ٢٩٩٠٠٠ جنيه رصيد مدين طرف السيد/عصام وديع منصور مدير إدارة البنوك بالشركة سابقاً يمثل قيمة ما تم اختلاسه بمعرفة المذكور خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ حيث تعمد التلاعب والعبث بمستندات الشركة ....وتم احالة المذكور للنيابة العامة عن واقعة اختلاسه المبلغ المذكور وقيدت دعوى جنائية وتم محاكمة المذكور فيها وقضى ببراءته و بناء على ما صدر من حكم في الدعوى الجنائية قام المذكور برفع دعاوى ضد الشركة بأرقام ١٦٦٠ لسنة ١٣٣ ق استئناف عالي القاهرة ، ٣١٠١ لسنة ٢٠١٥ للمطالبة فيها بإلغاء فصله وتعويض مؤقت مقداره ١٢ شهر كامل الاجر.

الرد :-

جارى البحث مع الشئون القانونية لعمل مذكرة وعرضها على مجلس الادارة .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اجراء المسائلة الواجبة بشأن ضياع تلك المبالغ على الشركة مع بحث ودراسة موقف تلك المبالغ المثبتة كعهدة على المذكور

فى ضوء صدور حكم ببراءته فى الدعوى الجنائية التى قيدت ضده واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك ٠

▪ الملاحظة :▪

ج- تضمن الحساب مبلغ ٩٦٩٢٨ جنيه مبالغ طرف بعض العاملين تم اخلاء طرفهم من الشركة ولم يتم تحصيلها.

الرد :▪

تم رفع دعاوى قضائيا على من طرفهم المديونية وتم التحقيق مع رئيس قطاع التنمية الادارية ومازالت القضايا مستمره ٠

التعقيب :ـــ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة تحقيق اسباب ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل هذه المبالغ ٠

▪ الملاحظة :▪

د- تضمن الحساب وجود أرصدة دائنة لبعض العاملين بنحو ٤٠٤٠٠ جنيه.

الرد :▪

جارى البحث وتسوية المبالغ ٠

التعقيب :ـــ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بحث ودراسة تلك الارصدة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك ٠

٩-نحو ١٣٥.٢٦٨مليون جنيه قيمة المديونيات المستحقة طرف بعض المقاولين نتيجة تقاعسهم عن تنفيذ العمليات المسندة لهم من قبل الشركة معظمها متنازع عليها أمام القضاء بيانها كما يلى :-

أ- نحو ١.٥٩٦ مليون جنيه رصيد مدين طرف شركة / الهدى للمقاولات العمومية والتوريدات ٠٠٠٠٠

الرد :▪

نحيط سيادتكم علماً بالاتى :▪

١ ▪ تم اقامة الدعوى رقم ٩٤٥ لسنة ٢٠١٧ مدنى كلى حلوان والمحكوم فيها بجلسة ٢٠٢٠/١١/٢٩ بالزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدى مبلغ ٨٦٩٤٠٠ جنيه وفوائد قانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة الحاصلة فى ٢٠١٧/٤/٢٦ وتم اعلان المذكور بالحكم وجارى السير فى اجراءات التنفيذ ٠

٢ ـ تم اقامة الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٢٠٢١ تجارى حلوان ضد الشركة المدعى عليها ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٢/١١/٢٧ للاعلان بالاحالة ٠

التعقيب :ـ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة مع متابعة كاة الدعاوى القضائية المرفوعة فى هذا الشأن واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية ٠٠٠ والافادة ٠

ـ الملاحظة :ـ

ب- نحو ٥.٢٢١ مليون جنيه رصيد مدين باسم/المؤسسة سوماك للتجارة والمقاولات ٠٠٠٠

الرد :ـ

بخصوص رد التأمين النهائى مرفق صورة من عقد المقاولة والوارد به بالبند السادس بأنه

١- يتعهد الطرف الثانى (المقاول) بتقديم شيك مصرفى للطرف الاول بنسبة ٥٪ (خمسه بالمائة) من قيمة العقد الاجمالى كضمان لحسن تنفيذ الاعمال ويقدم عند التعاقد على العقد ٠ (مرفق صورة العقد)

٢- يقوم الطرف الاول (الشركة العامة) باعادة الشيك المصرفى فور اتمام بدا العمل وتشوين المواد المنصوص عنها بالبند الرابع فقرة (٣) من نفس العقد وكذلك الخامات

وعليه فقد ورد خطاب ضمان نهائى مقدم من المقاول بمبلغ ١٣٩١٧٦٣ جنيه من بنك الرياض الدمام – المملكة العربية السعودية ٠

٣- وعليه تم رد خطاب الضمان النهائى المقدم من المقاول بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ بمعرفى السيد المهندس / رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب فى حينه ٠

التعقيب :ـ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة تحقيق أسباب تضمين العقد المبرم مع المقاول المذكور رد التأمين النهائى فور اتمام بدا العمل وتشوين المواد المنصوص عنها بالبند الرابع فقرة (٣) من نفس العقد بالمخالفة للائحة المشتريات بالشركة وبما يخالف طبيعة التأمين النهائى والهدف منه وهو تقديمه من المقاول كضمان للشركة لتنفيذ الاعمال مما ترتب عليه رد التأمين النهائى على الرغم من عدم انتهاء تنفيذ الاعمال المسندة له وضياع حق الشركة طرف المقاول المذكور مع بحث ودراسة موقف المديونية المستحقه عليه فى ضوء افادة الشركة بشطب السجل التجارى الخاص به وعدم الاستدلال على عنوانه ٠٠٠ والافادة ٠

ـ الملاحظة :ـ

ج- نحو ١٢٣ ألف جنيه باسم المقاول/ أحمد كمال محمد الطاهر ٠٠٠٠

الرد :-

تم موافاة الشئون القانونية بكافة المستندات بأحقية الشركة بالمديونية المستحقه على المقاول المذكور فى الدعوى المرفوعة ضده لحفظ حق الشركة وعليه يرجى الرجوع للشئون القانونية فى هذا الشأن ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة متابعة الدعوى المرفوعة فى هذا الشأن والافادة ٠

د- نحو ١٨٨ ألف جنيه بإسم المقاول/ عيد مصطفي احمد على ٠٠٠٠

الرد :-

نحيط سيادتكم علماً بان تم استخراج الصيغة التنفيذية وجارى استدال معاونى تنفيذ محكمة اسيوط للتحرى عن المذكور لتنفيذ الحكم عليه ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو الحكم الصادر لصالح الشركة وموافاتنا بما يتم فى هذا الشأن ٠

- الملاحظة :-

هـ- نحو ٢٦.١٧٥ مليون جنيه بإسم المقاول/صبري سدراك يوسف ، نحو ١٩.٠٨٥ مليون جنيه باسم المقاول / صابر سدراك ٠٠٠٠

الرد :-

تم تنفيذ قرار المحكمة بتصحيح شكل الدعوى لوفاة المقاول واختصام الورثة وجارى تحديد جلسة للاعلان بالتصحيح اما بالنسبة للدعوى رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٧ مدنى كلى سوهاج ضد المقاول صابر سدراك فمباشرة حاليا امام خبراء وزارة العدل باسوان ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة متابعة الدعاوى المرفوعة فى هذا الشأن مع اجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما يصدر عنها من احكام نهائية ٠٠٠ والافادة ٠

- الملاحظة :-

و- نحو ٣.٦٨١ مليون جنيه باسم/شعبان عبد الصمد عبد الجواد/ وعادل محمد فريد ٠٠

الرد :-

تم تحميل المقاول المذكور على هذا الاساس حيث الانتهاء من التنفيذ بالكامل وعمل مستخلص ختامى مع جهة الاسناد سيتم ادارج تلك الاعمال له وسيخصم منها تكلفة تنفيذها بالكامل .

التعقيب :ـــ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة تحميل المقاولين المذكورين بفروق الاسعار الناتجة عن التنفيذ واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك مع العمل على تحصيل المديونية المستحقه لصالح الشركة والافادة .

ـ الملاحظة :ـ

ز- صدر حكم نهائي في الدعوي رقم ٤٨٥٧ لسنة ٢٠١٤ المقامة من الشركة ضد المقاول/ حمادة حسن موسي بتاريخ ٢٠١٧/٥/٦ المسند اليه عملية تنفيذ الاعمال الصناعية والتبطين لعملية ٦٢٨٠ فدان بإلزامه بأن يؤدي للشركة مبلغ ١٦٢٧٥٦ جنيها وفوائد بنكية بواقع ٤% من تاريخ المطالبة القانونية بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٦ بالإضافة الي مبلغ ١٠٠٠ جنيه كتعويض للشركة .

الرد :ـ

نحيط سيادتكم علماً بأنه تم السير فى اجراءات التنفيذ وتم الحجز على منقولات المقاول المذكور وعمل جنحة تبديد بالمبلغ المحكوم به .

التعقيب :ـــ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وموافاتنا بما يتم فى هذا الشأن .

ـ الملاحظة :ـ

ح- نحو ٣٤.٠٤٣ مليون جنيه باسم / اشرف فهمي الجابري ونحو ٣٨,٤٥١ مليون جنيه باسم /مصطفي عبدالحميد محمود ....

الرد :ـ

وقد قام المقاول اشرف الجابرى ـ برفع الدعوى رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ والدعوى ٨٥ لسنة ٢٠١٨ ضد الشركة يطالب فيها بندب خبير لحساب مستحقاته لدى الشركة واثراء بلا سبب ضد الشركة وعليه تم توجيه دعوى فرعية ضد المقاول المذكور وتم الحكم برفض الدعوتين الاصليتين المرفوعة من المقاول وقبول الدعوى الفرعية والحكم بالزام المقاول بمبلغ ٢٧٠٣٥٩

جنيه وتم اقامة الدعوى رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ تجارى القاهرة الجديدة ضد المقاولين عاليه وبجلسة ٢٠١٩/٦/٢٦ تم الحكم فيها بالوقف التعليقى لحين الفصل فى دعاوى المقاول وجارى التعجيل من الوقف لحين الانتهاء من المدة القانونية للطعن على الحكم بالاستئناف ٠

التعقيب :ـ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تحصيل تلك المديونيات متابعة الدعاوى المرفوعة وموافاتنا بما تم بشأنها ٠

ـ الملاحظة :ـ

ط- نحو ٦.٧٠٤ مليون جنيه باسم المقاول / المجموعة المصرية الدولية للهندسة ٠٠٠

الرد :ـ

بخصوص عدم الزام المقاول بتقديم خطاب ضمان نهائى بنفس قيمة خطاب الضمان المقدم من الشركة لجهة الاسناد فأنه تم مخاطبة ادارة الشركة فى هذا الشأن (مرفق صورة) وتم تعديل الاشتراطات الخاصة بعقد المقاول ليكون قيمة التأمين النهائى المقدم من المقاول بعد خصم نسبة الشركة وليس على قيمة العملية مع جهة الاسناد بقرار مجلس الادارة رقم (٢١٦) بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٠ (مرفق صورة) ٠

التعقيب :ـ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة تحقيق أسباب عدم الزام المقاول بتقديم خطاب ضمان نهائى بنفس قيمة خطاب الضمان المقدم من الشركة لجهة الاسناد كما هو متبع فى باقى عمليات الشركة مما عرض الشركة لخسارة بنحو ١٣٠ ألف جنيه مع اتخاذ كافة الاجراءات التى تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة طرف المقاول الذكور وكذا بيان أسباب قيام الشركة باستكمال تنفيذ العملية على حساب المقاول رغم سحب العملية من قبل جهة الاسناد وعدم وجود اخطارمن قبل جهة الاسناد يفيد باستكمال العملية مما يعرض الشركة لاعباء مالية جسيمة ٠

الرد على التعقيب :ـ

بخصوص عدم الزام المقاول بتقديم خطاب ضمان نهائى بنفس قيمة خطاب الضمان المقدم من الشركة لجهة الاسناد فأنه تم مخاطبة ادارة الشركة فى هذا الشأن وتم تعديل الاشتراطات الخاصة بعقد المقاول ليكون قيمة التأمين النهائى المقدم من المقاول بعد خصم نسبة الشركة وليس على قيمة العملية مع جهة الاسناد بقرار مجلس الادارة رقم ٢١٦ بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٠ ٠

ـ الملاحظة :ـ

١٠- نحو ٤١ ألف جنيه تحت مسمي/ رصيد دائن طرف مكتب تأمينات بورسعيد(شاذ) مرحل منذ سنوات دون الوقوف على صحة ذلك الرصيد ودون موافاتنا بمصادقة مع المكتب المذكور للوقوف على صحته في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

الرد :-

جارى بحث ذلك الرصيد وسوف يتم الرجوع الى مكتب التامينات عند التاكد من الرصيد لعمل مطابقة .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بحث ذلك الرصيد والعمل على تسويتة .

- الملاحظة :-

- ظهر رصيد النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٩.٤٠٤ مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنه ما يلي :-

١-تم جرد النقدية بخزينة الإيرادات الرئيسية بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٩ البالغة مبلغ ٨١٤٦٩ جنيه وقد تبين بشأنها ما يلى :-

أ- عدم قيام الشركة بتحديد رصيد الحد الاقصى من المبالغ الواجب الاحتفاظ بها بخزينة الجمعية على ان يتم توريد ما يزيد عن الحد الاقصى فورا الى البنك حيث تبين احتفاظ أمين الخزينة بمبالغ وعدم قيامه بتوريدها للبنك الا بعد مدة طويلة تصل في بعض الأحيان إلى ١٥ يوم مما قد يعرض أموال الجمعية ....

الرد :-

لا يوجد حد اقصى للمبالغ الواجب الاحتفاظ بها بالخزينة ويتم الصرف منها حسب احتياجات العمل وطبقاً للتعليمات وذلك نظراً لوجود حجز على جميع البنوك وصعوبة الايداع لدى البنوك والا سوف يتم مصادرتها.

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة وضع القواعد والضوابط التى تحكم وتنظم تحصيل وصرف المبالغ من خزينة الجمعية وتكفل توريد ايرادات الجمعية للبنك أولا بأول احكاما للرقابة على أموالها وبما يحقق أعلى عائد اقتصادى ممكن للجمعية .

- الملاحظة :-

ب-على الرغم من ان قرار انشاء الخزينة يتضمن انها خزينة للوارد فقط (الإيرادات) وعدم صرف أي مبالغ منها نظرا لتخصيص خزينة آخرى لصرف مستحقات العاملين (خزينة الصادر) الا انه تبين انه اعتبارا من ٢٠٢٢/٤/٢٨ قيام امين الخزينة بتحصيل المبالغ الواردة اليه وايداعها بخزينة الشركة، الصرف منها لتغطية مصروفات الشركة المختلفة (انتقالات – مرتبات للعاملين – صيانة.....) دون اتباع للقواعد المقررة والمتعارف عليها للصرف على احتياجاتها الدورية المختلفة سواء عن طريق السلف المستديمة أو المؤقتة وذلك إحكاماً لقواعد الرقابة والضبط الداخلي المتعارف عليها.يتصل بما تقدم تبين استخدام أذون صرف غير مسلسلة بأرقام مطبوعة ويتم ترقيمها يدويا مما يضعف الرقابة على أموال الشركة.

الرد :-

يتم صرف النقدية الواردة لخزينة الايرادات لسزوم اعمال الشركة وطبقاً للتعليمات ٠ويتم المطابقة من خلال سجل حركة الخزينة والجرد بمعرفة قطاع المراجعة والمراقبة الداخلية ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة وضع ضوابط تحكم وتنظم عملية الصرف على أنشطة الشركة فى حالة وجود ظروف استثنائية وضرورة استخدام أذون صرف مسلسلة بأرقام مطبوعة (عند الحاجة للصرف من خزينة الوارد) واتباع نظام يكفل تحقيق الرقابة على أموال الشركة ٠

- الملاحظة :-

٢-لم نواف بشهادات بنكية بمعظم ارصدة البنوك المدينة والدائنة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بإستثناء البنك الأهلي المتحد ، بنك أبو ظبى التجاري ، البنك الأهلي الكويتي.

الرد :-

تم مخاطبة جميع البنوك المتعامل معها ولم يتم الرد سوى من بنكين فقط هما ابوظبى التجارى والاهلى الكويتى نظراً لوجود حجز على جميع البنوك ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بشهادات البنوك المؤيدة لكافة ارصدة الشركةبها حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الارصدة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ٠

▪ الملاحظة :▪

٣-وجود حجز على كافة أرصدة الشركة بالبنوك وذلك على النحو التالى :-

أ- قامت مصلحة الضرائب بالحجز على أرصدة الشركة لدى بعض البنوك(البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة ، بنك الإسكندرية ، بنك قطر الوطني الأهلي ، البنك التجاري الدولي ، بنك المؤسسة العربية المصرفية ، بنك التعمير والإسكان ، مصرف أبوظبي الإسلامي ، بنك أبوظبي الوطني، بنك التنمية والائتمان الزراعي ، بنك بلوم مصر) منذ ٢٠١٨/١/٢٣ وذلك لسداد مطالبات ضريبية بلغت قيمتها نحو ٨.٥٩٣ جنيه طبقاً لمحضر الحجز الإداري ولم تقم الشركة بالإفصاح عن هذا الحجز بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

ب-صدر حكم قضائي نهائي لصالح السيد /ماجد خضر جبر الشافعى (استئناف رقم ١٠٣٢٩ لسنة ١٣٤ ق) في الدعوى المرفوعة منه ضد الشركة برقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٢ حيث قامت الشركة بإستغلال محجر بموجب ترخيص من شركة مصر للصناعات الكيماوية بأرض المذكور وقد صدر الحكم بالتعويض عن إتلاف أرض المذكور بمبلغ ١٤٦٧٨١٢٥ جنيه ضد الشركة وعليه قام المذكور بالحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك (حجز ما للمدين لدى الغير) وقد قامت الشركة برفع الدعاوى أرقام ١٣٠٧ لسنة ٢٠٢٢ استئناف عابدين ، رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٢ ضد السيد المذكور بعدم الاعتداد بأمر الحجز ، ضمان بالرجوع بالتعويض على شركة مصر للصناعات الكيماوية ، وزير الصناعة والتجارة ، محافظ الإسكندرية.

ج _ وجود حجز بمبلغ ٧٠٠٤٨٤٩ جنيه على أرصدة الشركة بالبنوك وهو يمثل قيمة المصروفات القضائية على الحكم الصادر لصالح بنك مصر ضد الشركة.

الرد :▪

يوجد حجز بأجمالى وقدره ٧٠٠٤٨٤٩.٢١ جنيه (سبعة مليون واربعة الف وثمانمائة وتسعة واربعون جنيها وواحد وعشرون قرشاً لاغير) وهى تمثل مصروفات قضائية على حكم بنك مصر ٠ ورثة المرحوم / ماجد خضر جبر الشافعى : حجز بأجمالى مبلغ وقدره ١٤٦٧٨١٢٥ جنيه (فقط اربعة عشر مليون وستمائة وثمانية وسبعون الف ومائة وخمسة وعشرون جنيهاً لاغير) بخلاف المصروفات القضائية والتى لم تحدد بعد ٠ وتم الاستشكال على الحكم بمعرفة المستشار القانونى للشركة ٠

التعقيب :ـــ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة سرعة اتخاذ كافة الاجراءات لرفع هذا الحجز الادارى على حساباتها وسداد كافة مستحقات مصلحة الضرائب وكذا سداد كافة المطالبات القضائية الواردة اليها مع متابعة الدعاوى المرفوعة فى هذا الشأن مع الافصاح عن هذا الحجز الادارى بالايضاحات المتممة للقوائم المالية (ايضاح البنوك)

▪ الملاحظة :▪

- بلغ اجمالى الخسارة التي حققتها الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥٦.٧٩٣ مليون جنيه مقابل نحو ٢٦.٥٣٧ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٣٠.٢٥٦ مليون جنيه بنسبة ١١٤ % تقريبا بخلاف وجود خسائر مرحلة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٤٤٩.٣٩٨ مليون جنيه لتصبح إجمالي الخسائر حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٥٠٦.١٩١ مليون جنيه فى حين بلغ رأس المال الشركة نحو ٦٥.١٠٠ مليون جنيه في ذات التاريخ وبذلك تجاوزت الخسائر نحو أكثر من ٧ أضعاف رأس المال الشركة (نسبة الخسائر المرحلة بعد تأثيرها بنتيجة العام الى رأس مال الشركة ٧٧٧.٥٦%) مما يشير الى تدهور أوضاع الشركة الأمر الذي يستلزم معه تطبيق المادة (٣٨/ فقرة ثانية) من القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ المعدل للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ٠٠٠٠وكذا تطبيق المادة ٢٦ مكرر ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠٢١.

الرد :▪

سيتم العرض على الجمعية العامة الغير العادية القادمه ٠

التعقيب :ـــ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة الالتزام بأحكام المواد المشار اليها للنظر فى مدى استمرارية الشركة ٠

▪ الملاحظة :▪

- ظهر رصيد حساب الالتزامات طويلة الأجل وتسهيلات موردين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢٠.٧٩٢ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلى :-

١-نحو ٦.٩٩٨ مليون جنيه باسم اقساط ارض شرق السويس حيث قامت الشركة بشراء ٧١٥ فدان شرق السويس بالمزاد العلني من الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير منذ عام

٢٠٠٤ وتم سداد مبلغ ٤,٠١١ مليون جنيه مقدم الثمن بما يعادل ٣٣% من اجمالي الثمن والباقي علي خمسة اقساط سنوية متساوية الفائدة ويستحق القسط الاول بعد مضي سنة من دخول المياه والمرافق كذلك تبين سداد مبلغ ٢,٨٥٥ مليون جنية خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ خصما من مستحقات الشركة لدي الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير وقد قامت قيام الشركة ببيع كامل تلك المساحة للمستثمرين منذ استلامها وتخصيصها من هيئة التعمير وبلغت حصيلة البيع نحو ٢٢,٧٢٤ مليون جنيه ولم تسدد الشركة باقي ثمن تلك الارض لهيئة التعمير بالرغم من قيامها بالتصرف في كامل المساحة المشار اليها .

الرد :-

مبلغ ٦.٩٩٨ مليون جنيه تم السداد من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير عن الاعمال التى نفذتها الشركة لصالح الهيئة .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة سداد باقى ثمن تلك الارض لهيئة التعمير تجنبا لسحب الارض من الشركة .

الرد على التعقيب :-

سيتم السداد عند توافر السيولة بالشركة .

- الملاحظة :-

٢-نحو ١٣,٧٩٣مليون جنيه باسم اتحاد المساهمين العاملين ويمثل المستحق لاتحاد المساهمين طرف الشركة العامة عن توزيعات الارباح عن سنوات سابقة ولم يتم سدادها من الشركة لاتحاد المساهمين وقد قامت الشركة القابضة برفع دعوى رقم ٢٦٨٢ لسنة ٢٠٢٠ ضد الشركة للمطالبة بمستحقات اتحاد المساهمين طرف الشركة العامة.

ونشير الى عدم قيام اتحاد المساهمين بسداد باقي اقساط الاسهم للشركة القابضة والمقدرة بنحو ١٤ مليون جنيه وذلك خلال فترة عمل الشركة تحت مظلة القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته قبل خضوع الشركة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وكذا عدم قيام الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي بسداد قيمة الأسهم المستحقة لاتحاد العاملين المساهمين بعد تحول الشركة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الى القانون رقم ٢٠٣

لسنة ١٩٩١ وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ حيث تم تحرير محضر اتفاق على ذلك في ٢٠١٣/١٠/٢٤.

الرد :-

جارى المتابعة مع القائمين بأعمال التصفية والخبير .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اجراء الدراسة القانونية لموقف اتحاد العاملين المساهمين مع الشركة وموافاتنا بما يتم فى هذا الشأن .

- الملاحظة :-

- بلغت قيمة المخصصات المكونة بمعرفة الشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٢٣.٧٢٦ مليون جنيه لم تقم الشركة بإعداد دراسة كاملة لتلك المخصصات الأمر الذى لا يمكنا معه الحكم على مدى كفايتها فى الأغراض المكونة من أجلها من عدمه وذلك على النحو التالى:-

١. بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦٧.١٥٣ مليون جنيه وهو رصيد مرحل منذ عدة سنوات لم تقم الشركة ببيان الأسس التى اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به ....

الرد :-

تم تكوين مخصص ضرائب متنازع عليها بسبب أن الشركة قامت برفع دعوة قضائية على مصلحة الضرائب عن جميع سنوات الفحص منذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠١٥ بسبب تعسف المصلحة فى تقدير الاوعية الضريبية ومعظمه تقديرياً ولم يتم الفحص الشركة منذ عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨ وبالنسبة للمبالغ ٣٤٦.٢٠٣ مليون جنيه ضرائب تقديرية بموجب نموذج ١٩ وتقوم الشركة بالاعتراض عليه ويتم اعادة الشركة مرة أخرى الى الفحص عن طريق اللجان الداخلية وليس ربط نهائياً على الشركة تجنباً من مصلحة الضرائب لتفادى التقادم . أما بالنسبة للمبالغ القيمة المضافة والسلع الراسمالية وكسب العمل والدمغة ربط نهائياً وسوف يتم السداد عند توافر السيولة .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المطالبات والقضايا الضريبية المتداولة وموقفها والاجراءات المتخذة بشأنها لامكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة .

لسنة ١٩٩١ وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ حيث تم تحرير محضر اتفاق على ذلك في ٢٠١٣/١٠/٢٤.

الرد :-

جارى المتابعة مع القائمين بأعمال التصفية والخبير .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اجراء الدراسة القانونية لموقف اتحاد العاملين المساهمين مع الشركة وموافاتنا بما يتم فى هذا الشأن .

- الملاحظة :-

- بلغت قيمة المخصصات المكونة بمعرفة الشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٢٣.٧٢٦ مليون جنيه لم تقم الشركة بإعداد دراسة كاملة لتلك المخصصات الأمر الذى لا يمكنا معه الحكم على مدى كفايتها فى الأغراض المكونة من أجلها من عدمه وذلك على النحو التالى:-

١. بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦٧.١٥٣ مليون جنيه وهو رصيد مرحل منذ عدة سنوات لم تقم الشركة ببيان الأسس التى اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به ....

الرد :-

تم تكوين مخصص ضرائب متنازع عليها بسبب أن الشركة قامت برفع دعوة قضائية على مصلحة الضرائب عن جميع سنوات الفحص منذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠١٥ بسبب تعسف المصلحة فى تقدير الاوعية الضريبية ومعظمه تقديرياً ولم يتم الفحص الشركة منذ عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨ وبالنسبة للمبالغ ٣٤٦.٢٠٣ مليون جنيه ضرائب تقديرية بموجب نموذج ١٩ وتقوم الشركة بالاعتراض عليه ويتم اعادة الشركة مرة أخرى الى الفحص عن طريق اللجان الداخلية وليس ربط نهائياً على الشركة تجنباً من مصلحة الضرائب لتفادى التقادم . أما بالنسبة للمبالغ القيمة المضافة والسلع الراسمالية وكسب العمل والدمغة ربط نهائياً وسوف يتم السداد عند توافر السيولة .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المطالبات والقضايا الضريبية المتداولة وموقفها والاجراءات المتخذة بشأنها لامكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة .

الاسناد الشركة بها عن تلك العمليات نحو ١٥٠.١٣٠مليون جنيه الامر الذى نرى معه عدم كفايتها.

الرد :-

لم يرد رد من الشركة هلى هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة مع تدعيمها بالقدر اللازم .

- الملاحظة :-

٣. تضمنت المخصصات المبالغ التالية :-

المبلغ بالجنيه	بيان
نحو ٧.٨٢٥ مليون جنيه	مخصص تسليم أعمال
نحو ١٧٨ ألف جنيه	مخصص التأمين على السيارات
نحو ١٠آلاف جنيه	مخصص استهلاك كهرباء

لم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة حتى يمكن الحكم مدى كفايتها من عدمه خاصة في ظل ان التأمين على السيارات، استهلاك الكهرباء طبيعتها تخرج عن نطاق تكوين مخصصات لمواجهتها حيث انها لا تمثل التزام حال على الشركة ويكون من المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد بسببها حيث انها تعتبر في حكم الالتزامات المؤكدة.

الرد :-

لم يرد رد من الشركة هلى هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بالدراسة الخاصة بهذه المخصصات حتى يمكن الحكم عليها واجراء التسويات اللازمة .

- الملاحظة :-

٤. بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢١.٥٠٠ مليون جنيهاً في حين بلغ ما أمكن حصره من الأرصدة المدينة المتوقفة والمرحلة من سنوات سابقة نحو ٢٨٢.١٥٥مليون جنيهاً تتمثل في نحو ٦٤.٨٧٢ مليون جنيه بحساب العملاء ، نحو ٢١٧.٢٨٣ مليون جنيه ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين هذا المخصص.

الرد :-

لم يرد رد من الشركة على هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بالدراسة المشار اليها لامكانية الحكم على مدى كفاية المخصص المشار اليه .

الرد على التعقيب :-

تكوين المخصص يكون عن طريق موافقة مجلس الادارة ولكن الظروف الصعبة التى تمر بها الشركة حالياً من زيادة الخسائر أدى الى عدم تكوين مخصص جديد .

- الملاحظة :-

٥. قامت الشركة بتكوين مخصص للضرائب المؤجلة خلال السنوات السابقة بنحو ١.٦٠٤ مليون جنيه بقيمة الفروق بين الاهلاك الضريبي والاهلاك المحاسبي ويتم زيادة او تخفيضه سنويا في ضوء ما تسفر عنه مقارنة الاهلاك الضريبي بالإهلاك المحاسبي ..... بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصرى رقم (٢٤) ضرائب الدخل والذى اوجب بقيام الشركة بإعادة دراسة وتقدير الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في نهاية كل عام على ان يتم الاعتراف بها بشكل منفصل في صلب القوائم المالية وليس ضمن المخصصات.

الرد :-

يتم دارسة موقف كل مخصص على حدا وسوف يتم رد أى مخصص انتهى الغرض منه .

التعقيـــب :ـــ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة الالتزام بالمعيار المذكور وأثرة على نتائج الاعمال والمركز المالى ٠

▪ الملاحظة :▪

- ظهر رصيد حساب البنوك الدائنة في ٢٠٢٢/٦/٣٠بنحو ٩٦.٣٣٩ مليون جنيه وقد تبين بشأنها مايلي :-

١. لم يتم موافاتنا بشهادات كافة البنوك الدائنة في تاريخ الميزانية للتحقق من صحة كافة الأرصدة الظاهرة بالمركز المالي كما لم ترد كشوف حساب من البنوك المتوقف التعامل معها ومنها البنك الأهلي المصري دار السلام ، بنك مصر / الموسكى ، بنك التنمية والائتمان الزراعي، بنك التعمير والإسكان ، بنك الشركة المصرفية).

٢. تضمن الرصيد نحو ٢٩.٥٥٠ مليون جنيه باسم بنك مصر/الموسكى (سحب على المكشوف دائن) في حين أن أخر شهادة من البنك في ٢٠١٩/٦/٣٠ تضمنت رصيد مدين بمبلغ ٨٩.٦٩٠ مليون جنيه بفارق نحو ٦٠.١٤٠ مليون جنيه ن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ، وقد قامت الشركة بتوقيع عقد تسوية مع البنك بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٥ لتصبح المديونية علي الشركة نحو٦٣.٧٧٨مليون جنيه بدلاً من ١١٢.٥٧٠ مليون جنيه وقد تم تقديم شيكات آجلة للبنك بمبلغ ٢٠ مليون جنيه ولم تلتزم الشركة بالسداد في المواعيد حيث قامت بسداد شيك واحد فقط بمبلغ ٥.٥ مليون جنيه والباقي لم يسدد بخلاف الفوائد المدينة من عام ٢٠١٨ حتي عام ٢٠٢١ وقد أدي هذا الي صدور حكم قضائى بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٤ في الدعوى رقم ٨٨١ لسنة ٧ ق من المحكمة الاقتصادية بالقاهرة لصالح البنك المذكور بالزام الشركة أن تؤدي مبلغ ٨٩٩٩٩٢٦٧ جنيه للبنك المذكور بخلاف فوائد بواقع ١٣.٥% ، وقد قامت الشركة بالطعن علي الحكم برقم ٤٨٨٩ لسنة ٩٠ق لوقف تنفيذه ومازال الطعن متداول حتي تاريخه (٢٠٢٢/١٠) ولم يحدد لها جلسة ، ونشير الى ان الشركة لم تقم بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ ٣٠ مليون جنيه (منه ١٠ مليون جنيه تم إضافتها خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١) لمقابلة هذا الحكم بنسبة ٣٣.٣٣ % من قيمة الحكم الصادر على المنشأة وذلك لحين صدور نتيجة الطعن المقدم بالمخالفة للمعيار المحاسبي

المصري رقم (٢٨)- المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة والاستردادات والذى اوجب الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حال (قانونى اوحكمى) ومن المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية هذا الالتزام وانه يتم التمييز بين المخصصات والاعتراف بالالتزامات الأخرى من خلال عدم التأكد من توقيت وقيمة النفقات اللازمة لتسوية الالتزام على الشركة وحيث انه صدر حكم على الشركة محدد التوقيت والمقدار فانه يخرج عن نطاق الاعتراف بالمخصصات.

الرد :-

جارى التفاوض مع البنك على التنازل عن قطعة ارض مقابل المديونية .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اثبات كامل قيمة الحكم الصادر ضد الشركة فى دفاترها وسجلاتها مع ضرورة متابعة الطعن المقدم من الشركة وموافاتنا بما تم فيه مع الحصول على شهادة من البنك المذكور بالرصيد فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ واجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن التأخر فى السداد والذى أدى الى صدور الحكم السابق الاشارة اليه .

- الملاحظة :-

٣. مازالت الشركة لم تقم برد خطابات الضمان خلال ثمانية اشهر والبالغ قيمتها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٧.٨٣١ مليون جنيه لبنك الاسكندرية طبقا لعقد التسوية الموقع من بنك الاسكندرية في ٢٠١٥/٥/١٧ حتي تاريخ المراجعة في ٢٠٢٢/٩ مما قد يعرض الشركة لعقوبة الغاء التسوية مع البنك لعدم التزامها ببنود التعاقد وكونت الشركة مخصص بمبلغ ٥ مليون جنيه فقط لمقابلة تلك الالتزامات.

الرد :-

جارى العمل على رد هذه الخطابات مع رئيس القطاعات التنفيذ

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة الالتزام بعقد التسوية مع بنك الاسكندرية والافادة بما يتم فى هذا الشأن مع تدعيم المخصص السابق تكوينه .

- الملاحظة :-

٤. ظهر رصيد حساب البنك الأهلي المصري فرع دار السلام في ٢٠٢٢/٦/٣٠ دائن بمبلغ ٤٦.٣٦٤ مليون جنيه وحتي تاريخ الفحص (٢٠٢٢/١٠) لم يتم تفعيل التسوية التي تمت مع البنك المذكور بمبلغ ٢٦ مليون جنيه في ٢٠١٤/٣/٢٤ ولم ترد شهادات من البنك المذكور حتى تاريخ الفحص حتى يمكن لنا التحقق من الوقوف صحة رصيده الظاهر بالقوائم المالية وقد قام البنك المذكور برفع الدعوي رقم ١٣٠ لسنة ١٢ ق أمام المحكمة الاقتصادية بالقاهرة وصدر له الحكم في ٢٠٢١/٨/١ بالزام الشركة بمبلغ ٧٧١٩١٥٥٠ جنيه بالإضافة الى العوائد الاتفاقية بواقع ١٢.٥% سنويا من تاريخ المطالبة ٢٠١٩/١٢/٣١ وحتى تاريخ السداد وعائد تأخير عن المديونية الناشئة عن عقد التسهيل لإصدار خطابات الضمان دون باقي المديونية بواقع ٢% من تاريخ اليوم التالي ٢٠٢٠/١/١ وحتى تاريخ السداد ولم تقم الشركة بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها.

الرد :-

تم عرض قطعة ارض على المسئولين بالبنك الاهلى وحاليا يتم تقييم الاراضى بمنطقة المغتربين وستكون سداداً لقيمة المديونية بالكامل بعد اعفاء الشركة من باقى الفوائد .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة تحديد المسئولية بشأن عدم تفعيل التسوية المشار اليها وموافاتنا بصورة من الحكم السابق الاشارة اليه بمجرد الحصول عليه مع تكوين المخصص اللازم .

- الملاحظة :-

- ظهر رصيد حساب الضرائب دائنا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢٤.٣٤٠ مليون جنيه منه **وقد تضمن الرصيد ما يلى :-**

أ- نحو ١٦.٢٠٥ مليون جنيه قيمة ضرائب الداخل المستحقة على أرباح الشركة في حين بلغت إجمالي قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل مستحقة عن الشركة (أرباح شركات أموال) عن الأعوام ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ٢٨٣.٩٩٤ مليون جنيه وذلك من واقع نموذج (١٩) – ليس ربط نهائي – بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو ١٢٤.٥٣٨ مليون جنيه.

٤. ظهر رصيد حساب البنك الأهلي المصري فرع دار السلام في ٢٠٢٢/٦/٣٠ دائن بمبلغ ٤٦.٣٦٤ مليون جنيه وحتي تاريخ الفحص (٢٠٢٢/١٠) لم يتم تفعيل التسوية التي تمت مع البنك المذكور بمبلغ ٢٦ مليون جنيه في ٢٠١٤/٣/٢٤ ولم ترد شهادات من البنك المذكور حتى تاريخ الفحص حتى يمكن لنا التحقق من الوقوف صحة رصيده الظاهر بالقوائم المالية وقد قام البنك المذكور برفع الدعوي رقم ١٣٠ لسنة ١٢ ق أمام المحكمة الاقتصادية بالقاهرة وصدر له الحكم في ٢٠٢١/٨/١ بالزام الشركة بمبلغ ٧٧١٩١٥٥٠ جنيه بالإضافة الى العوائد الاتفاقية بواقع ١٢.٥% سنويا من تاريخ المطالبة ٢٠١٩/١٢/٣١ وحتى تاريخ السداد وعائد تأخير عن المديونية الناشئة عن عقد التسهيل لإصدار خطابات الضمان دون باقي المديونية بواقع ٢% من تاريخ اليوم التالي ٢٠٢٠/١/١ وحتى تاريخ السداد ولم تقم الشركة بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها.

الرد :-

تم عرض قطعة ارض على المسئولين بالبنك الاهلى وحاليا يتم تقييم الاراضى بمنطقة المغتربين وستكون سداداً لقيمة المديونية بالكامل بعد اعفاء الشركة من باقى الفوائد .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة تحديد المسئولية بشأن عدم تفعيل التسوية المشار اليها وموافاتنا بصورة من الحكم السابق الاشارة اليه بمجرد الحصول عليه مع تكوين المخصص اللازم .

- الملاحظة :-

- ظهر رصيد حساب الضرائب دائنا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢٤.٣٤٠ مليون جنيه منه **وقد تضمن الرصيد ما يلى :-**

أ- نحو ١٦.٢٠٥ مليون جنيه قيمة ضرائب الداخل المستحقة على أرباح الشركة في حين بلغت إجمالي قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل مستحقة عن الشركة (أرباح شركات أموال) عن الأعوام ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ٢٨٣.٩٩٤ مليون جنيه وذلك من واقع نموذج (١٩) – ليس ربط نهائي – بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو ١٢٤.٥٣٨ مليون جنيه.

ب- نحو ٣.٢٠٩ مليون جنيه قيمة ضرائب المبيعات المستحقة على الشركة في بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (٣سداد)- ربط نهائي - خلال الفترة من ٢٠١١/٦ حتى ٢٠١٨/٦ شاملة غرامات التأخير حتى ٢٠٢٢/٢ نحو ٢٨.٣٠٨ مليون جنيه.

الرد :-

هذا الرصيد قيمة الاقرارات السنوية المقدمة من الشركة الى المصلحة حتى عام ٢٠٠٠ ويباقى السنوات الاقرارات المقدمه خسائر أم مطلبة الضرائب بمبلغ ١٩٣.٠٢٠ لم يتم الربط النهائى للشركة حيث لم يتم فحص الشركة نهائياً حتى تاريخه بخلاف الدعوات القضائية المرفوعة من الشركة ضد مصلحة الضرائب ولم يبت فيها حتى الان .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة الحصول على الشهادات المؤيدة من مصلحة الضرائب بشأن تلك الارصدة واجراء ما يلزم من تسويات مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة لضبط أرصدة الشركة الخاصة بمستحقات مصلحة الضرائب حتى يمكن لنا التحقق من صحتها مع ضرورة الاتفاق مع المصلحة على جدولت تلك المستحقات وسرعة سدادها تجنبا لتعرض الشركة للجزاءات والغرامات المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الضريبية الموحدة .

- الملاحظة :-

- ظهر رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠بنحو ٤٢١.٥٤٧ مليون جنيه وقد تضمن الحساب المبالغ الاتية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ :-

١-نحو ٦.٢٧٠مليون جنيه باسم أقساط أرض سهل الطينة ويمثل الباقي من ثمن الأرض المشتراة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير حيث قامت الشركة بسداد ٩١٦ ألف جنيه مقدم ثمن الأرض والمقسطة على عشر سنوات واستحق القسط الأول في ديسمبر ٢٠١٤ ولم تقم الشركة بسداد أي قسط من اقساط تلك الأراضي لهيئة التعمير (تم خصم جزء من أقساط الأرض من قيمة العمليات المنفذة من قبل الشركة

لصالح هيئة التعمير) بالرغم من قيام الشركة ببيع ما يقرب من ٨٠% من تلك الاراضي مما قد يعرض الشركة لغرامات تأخير.

الرد :-

بسبب نقص السيولة بالشركة .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بأسباب عدم سداد الاقساط المستحقه فى مواعيدها المحددة .

- الملاحظة :-

٢-نحو ١.٩٠٦ مليون جنيه باسم اقساط ضريبة المبيعات والتي تمثل المستحق لمصلحة الضرائب على المبيعات على السلع الرأسمالية بناءً على المصادقة الواردة من مصلحة الضرائب على المبيعات (قيمة مضافة) بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٠ بناءً على حكم المحكمة في القضية رقم ٥٦٥٤ لسنة ٦٠ق بالقضاء الإداري بالإسكندرية ونشير الى قيام مصلحة الضرائب بالحجز على معظم أرصدة الشركة لدى البنوك التي تتعامل معها بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ بنحو ٨.٥٩٢ مليون جنيه بقيمة المستحق للمصلحة المذكورة عن ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية (ضريبة المبيعات على الالات والمعدات التي قامت الشركة بإستيرادها) عن الفترة ٢٠٠٩/٦ حتى ٢٠١٦/٥ بفرق ٦.٦٨٦ مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة.

الرد :-

لم يرد رد من الشركة على هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اثبات قيمة المطالبة الضريبية الواردة للشركة من مركز كبار الممولين بخصوص ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية مع العمل على سرعة سداد تلك المبالغ المستحقه لمصلحة الضرائب على المبيعات حتى لا تتعرض الشركة للغرامات والعقوبات المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الضريبة الموحد .

الرد على التعقيب :-

نحيط سيادتكم علماً بأن تفاصيل المبلغ ٦.٦٨٦ مليون جنيهاً عبارة عن ٢٠٠٨١٩٩ جنيه قيمة ضريبة المبيعات عن أقساط سلع رأسمالية ، وبمبلغ ٣٩٠٣٨٢٥ جنيه قيمة ضريبة المبيعات من ٢٠١١/٦ حتى ٢٠١٦/٥ ، ومبلغ ٧٧٤٥١٧ جنيه قيمة ضريبة اضافية من ٢٠٠٩/٦ حتى ٢٠١٦/٦ .

- الملاحظة :-

نحو ١٣٥.٤٧١ مليون جنيه قيمة المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بعد قيام الشركة بتخفيض المديونية المستحقة للهيئة المذكورة بنحو ٢٢.٤١١ مليون جنيه مقابل تخفيض حساب الخسائر المرحلة بها قيمة فروق اشتراكات وفوائد نتيجة تحول الشركة من مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (قطاع خاص) الى القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ (قطاع أعمال) اعتبارا من ٢٠١٥/٣/٣٠ وذلك وفقا لخطاب مكتب تأمينات قطاع عام حلوان للسيد / رئيس مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٥. .....

الرد :-

جارى التفاوض مع هيئة التأمينات واجراء التسويات اللازمة وتم عمل قيد تعديل لمبلغ ٦.٩١٧ مليون بمستند رقم ٣٣٤ /٦/ ٢٠٢٢ .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة الحصول على شهادة من هيئة التأمينات الاجتماعية بالرصيد المستحق على الشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ حتى يمكن لنا التحقق من صحة رصيدها واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك مع سرعة سداد مستحقات الهيئة وخاصة حصة العاملين التابعين للشركة فى المواعيد القانونية حتى لا تتعرض الشركة لمزيد من العقوبات والغرامات المنصوص عليها فى قانون التأمينات الاجتماعية الجديد ١٤٨ لسنة٢٠١٩ .

- الملاحظة :-

٣- نحو ٢٨.٣٠٨ مليون جنيه باسم /أمانات المقاولين وهي تمثل مبالغ محتجزة من المقاولين مقابل الأعمال المسندة إليهم من الشركة وقد لوحظ أن الشركة دأبت على استقطاع تلك المبالغ من المقاولين وتعليتها بالأرصدة الدائنة واستخدامها في أنشطة الشركة المختلفة دون سدادها لأصحابها.

الرد :-

لم يرد رد من الشركة على هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام

هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بحث تلك المبالغ والعمل على تسويتها .

الرد على التعقيب :-

يتم تعلية تلك الامانات على اساس نهو بعض الملاحظات فى تنفيذ الاعمال بناءاً على توصيات مناطق التنفيذ بتعليتها على مستخلصات مقاولى الباطن لحين نهو تلك الملاحظات وردها للشركة من جهة الاسناد ولا يتم استخدامها مطلقاً لاى نشاط فى الشركة .

- الملاحظة :-

٤- عدم قيام الشركة بسداد مبلغ ١٢٩٥٢١٣جنيهاً في ٢٠٢١/٦/٣٠ لشركة الفارس الذهبي وذلك عن تنفيذ أعمال توريد رمال نظيفة وأتربة صالحة للردم من خارج الموقع لمشروع المزارع السمكية ببورسعيد وكذا مبلغ ١٤٦٧٧٥٠ جنيهاً قيمة تأمين نهائي على ذمة تلك الأعمال على الرغم من قيام المقاول بتنفيذ كافة الأعمال المسندة إليه.

الرد :-

يتم صرف مستحقات مقاولى الباطن بناءاً على موافقة ادارة الشركة .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بأسباب عدم صرف تلك المبالغ .

الرد على التعقيب :-

يتم صرف مستحقات مقاولى الباطن بناءاً على موافقة ادارة الشركة طبقاً لتوافر السيولة

- الملاحظة :-

- ظهر رصيد قروض وتسهيلات قصيرة الاجل في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٥٩.٠٠٤ مليون جنيه مقابل نحو ٥٤.٤٣٦ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بزيادة قدرها نحو ٤.٥٦٨ مليون جنيه يرجع تاريخ استحقاق بعضها من أكثر من ١٠ سنوات وبعض تلك القروض واردة من جهات أجنبية لحساب هيئة التعمير وقد تضمن الحساب ما يلى :-

١- نحو ٤٤.٣٦٦ مليون قروض حصلت عليها الشركة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية تتمثل في نحو ٢٧.٨١٧ مليون جنيه قيمة حصة الشركة في قرض صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي ، نحو ١٤.٧٣٤ قرض بنك الاستثمار الأوروبي .....

الرد :-

سوف يتم السداد عند توافر سيولة

التعقيـــب :ـــ مازالـت الادارة عنـد رأيهـا بضـرورة اجـراء المطابقـة اللازمـة علـى أرصـدة تلـك القـروض مـع الهيئـة المـذكورة حتـى يمكـن التحقـق مـن صـحة الرصـيد الظـاهر فـى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مـع بيـان اسـباب عـدم قيـام الشـركة بسـداد القـروض المسـتحقه عليهـا فـى المواعيد المحددة ٠

ـ الملاحظة :ـ

٢-نحـو ٣.٨٣٢ مليـون جنيـه تمثـل رصـيد المديونيـة المسـتحق لبنـك الاسـتثمار القـومي عـن القروض التي حصلت ليها الشركة والتي توقفت الشركة عن سدادها منذ عام ٢٠٠٦.

الرد :ـ

تم عمل التسوية اللازمة والفرق عبارة عن فوائد مستحق على القرض بمبلغ ٦٠٢٩٦٦ جنيهاً وتم اثباتها بمستند ٣٠٧ /٦ / ٢٠٢٢وفوائد مستحقة لصالح الشركة عن ال٥٪ اورق المالية بمبلغ ٧٠٧٩.٢٧ وتم اثباتها بمستند ٢/٦/٣٠٣ ٠٢٢ ٠

التعقيـــب :ـــ مازالـت الادارة عنـد رأيهـا بضـرورة العمـل علـى سـداد تلـك المديونيـة المسـتحقة للبنـك المـذكور حتـى لا تتحمـل الشـركة مزايـدا مـن الفوائـد علـى رصـيد القـروض غيـر المسـددة كمـا ان الملاحظـة لـم تتنـاول ايـة فـروق فـى رصـيد القـرض حيـث ان هـذا الملاحظـة كانـت ضـمن ملاحظاتنـا فـى التقريـر التفصـيلى عـن القـوائم المالية وليس تقرير مراقب الحسابات ٠

ـ الملاحظة :ـ

٣- نحـو ٢.٨٠٨ مليـون جنيـه يتمثـل فـي نحـو ١.٢٥٠ مليـون قيمـة أصـل القـرض الممنـوح للشـركة مـن قبـل وزارة الماليـة بتـاريخ ٢٠١٢/٥/٢٠ وذلـك لصـرف أجـور العمـال علـى ان يـتم سـداده خـلال عـام بفائـدة قـدرها ١٣% سـنوياً وقـد تـم مـد اجـل القـرض حتـي ٢٠١٥/١١ ولـم يعـاد تجديـده بالإضـافة الـى نحـو ١.٥٥٨ مليـون جنيـه قيمـة الفوائـد التـي تحملتهـا الشـركة منـذ تـاريخ مـنح القـرض حتـى ٢٠٢١/٦/٣٠ (لـوحظ قيـام الشـركة بحسـابها كـل عـام بشـكل تقـديري علـى أسـاس ١٣% سـنويا لعـدم ورود شـهادة او مصادقة من وزارة المالية)٠٠٠٠٠٠

الرد :-

سيتم السداد حين توافر سيولة وسيراع لاحقا عمل مطابقة مع وزارة المالية ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بيان اسبب عدم قيام الشركة بسداد فوائد القرض المستحقة عليها الامر الذى ترتب عليه تحميل الشركة لاعباء مالية لا مبرر لها تتمثل فى قيمة الفوائد المستحقة نتيجة عدم الالتزام بالسداد مع ضرورة مخاطبة وزارة المالية للحصول على شهادة منها برصيد القرض والفوائد المستحقه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وسرعة السداد تجنبا لتحمل الشركة أعباء مالية لا مبرر لها والافادة ٠

- الملاحظة :-

٤- نحو ٤ مليون جنيه قيمة القرض التي حصلت عليه الشركة من الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياة الجوفية خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ لدعم الشركة في سداد أجور العمال نتيجة العجز الشديد التي تعاني منه الشركة في السيولة النقدية.

الرد :-

سوف يتم السداد عند توافر سيولة

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة العمل على تنشيط حجم أعمال الشركة بما يساهم فى تعظيم ايرادات وتغطية مصروفاتها وسداد التزاماتها مع العمل على سداد هذا القرض ٠

الرد على التعقيب :-

سيتم سداد جزء من القرض عند ورود قيمة المستخلص رقم (٢) جارى لعملية القطار السريع ٠

- **- الملاحظة :-**

- ظهر رصيد حساب الدفعات المقدمة من بيع اراضي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٠.٢٨٥ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلى :-

١-نحو ١.١٧٠ مليون جنيه قيمة مقدمات حجز أراضي بور سعيد حيث قامت الشركة بالإعلان عن بيع أراضي بجنوب بور سعيد والتي تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ فدان والتي كان من المفترض أن يتم تخصيصها للشركة بموجب المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٠حيث أن هذه الأرض كانت ملك الهيئة العامة لمشروعات التنمية

والتعمير ثم انتقلت حوزتها إلى محافظة بورسعيد بقرار من رئاسة الجمهورية وبموجب القرار الوزاري رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٩ والذي بموجبه تم إلغاء التخصيص للشركة.

الرد :-

لم يرد رد من الشركة على هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن .

الرد على التعقيب :-

يتم الرد لحاجزى الارض عند تقديمهم طلب مرفق به أصل الايصالات الدالة على الحجز .

- الملاحظة :-

٢-نحو ٩.١١٥ مليون جنيه قيمة جدية حجز أراضي كان سيتم تخصيصها للشركة و قامت الهيئة بتوزيعها بمعرفتها وتم تحصيل مقدمات حجز لتلك الاراض من قبل الشركة مما حدا بالهيئة بمطالبة الشركة بسداد ما تم تحصيله كمقدمات ثمن لتلك الأراضي منذ عام ١٩٩٦ .

الرد :-

سيتم السداد عند توافر السيولة اللازمة لذلك .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة العمل على سداد تلك الاموال للهيئة لحين تخصيص أراضى جديدة للشركة .

- الملاحظة :-

- بلغت ايرادات النشاط في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٤٥.١٠٩ مليون جنيه مقابل نحو ١١٣.٨٧٧ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بانخفاض قدره ٦٨.٧٦٨ مليون جنيه بنسبة ٦٠.٣٩ % تقريبا الامر الذي يعكس تدهور الأوضاع التشغيلية والمالية بالشركة وهو ما انعكس على نتيجة العام حيث حققت الشركة خسارة خلال العام المالى

٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٥٦.٧٩٣ مليون جنيه مقابل خسارة خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢٦.٥٣٧ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو ٣٠.٢٥٦ مليون جنيه بنسبة ١١٤% تقريبا.

الرد :-

نحيط سيادتكم علماً بانه تم الصرف على اصلاح المعدات ولم يتم بيع اى من معدات او اراضى خلال العام المالى الحالى بخلاف العام المالى السابق وانه لم يتم انهاء اجراءات بعض المستخلصات حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بيان أسباب انخفاض ايرادات الشركة بصورة كبيرة جدا مع ضرورة العمل على زيادة حجم أعمال الشركة لتعظيم ايرادات وتغطية مصروفاتها وبما يحقق اعلى عائد اقتصادى ممكن .

- الملاحظة :-

- عدم وجود معايير يتم علي أساسها حساب رسوم الموافقة علي تغيير النشاط والموافقة والتصريح بالبناء وتحويل جزء من الأرض الزراعية الي أراضي مباني يقام عليها انشاءات لاسيما في ظل التباين الكبير في تقدير تلك الرسوم لأراضي تقع ضمن ذات المنطقة (منطقة غرب النوبارية).

- **الرد :-**

- **لم يرد رد من الشركة على هذه الملاحظة وهو ما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التأخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) .**

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بالاسس والقواعد التى يتم بناء عليها تحديد الرسوم التى تحصل عليها الشركة نظير اصدار هذه الموافقات .

- الملاحظة :-

- حققت الشركة خسائر تشغيل كبيرة فضلاً عن التدهور الملحوظ في قيمة الأصول المستخدمة في توليد التدفقات النقدية حيث بلغت تكاليف النشاط بقائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦٩.٥٥٨ مليون جنيه وقد تبين تحقيق كافة المناطق والقطاعات والعلميات الرئيسية بالشركة

خسائر فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نتيجة زيادة مصروفات هذه المناطق والقطاعات عن إيراداتها فضلا عن وجود قطاعات لم تحقق اية إيرادات خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ منها على سبيل المثال(منطقة الفيوم ، منطقة وادى النقرة ، منطقة غرب النوبارية ، منطقة جنوب القنطرة (شمال سيناء) ، منطقة زغلول الثالثة ، عملية طلمبات النصر /٤،....) مع تحميل الشركة مصروفات عنها (خامات ، أجور ،... الخ) .

الرد :-

جارى تنفيذ وعمل ختامى لهذه العمليات لتجنب المزيد من الخسائر .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة دراسة أسباب تحقيق بعض مناطق وقطاعات الشركة لهذا العجز وعدم تحقيق أى ايرادات لبعض المناطق مع وجود مصروفات لها مما أثر سلباً على المركز المالى للشركة ونتائج أعمالها .

- الملاحظة :-

- تمت موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسة رقم ٨٨ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ على عرض جميع ارصدة مخزن الخامات بالمركز الرئيسي للبيع بخلاف بعض البنود تحسباً لحاجة العمل اليها مستقبلاً ، وعليه تم تشكيل لجنة لفحص محتويات المخزن المذكور بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٧ والتي انتهت لعدم حاجة العمل لجميع الأرصدة الموجودة بالمخزن فيما عدا بعض البنود والتي يمكن الاحتياج اليها مستقبلاً (عدد ٤٠ صنف)، إلا ان مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٧ وافق على بيع تلك الأصناف السابق استبعادها تحسباً لحاجة العمل اليها وبناء عليه تم بيع تلك الأصناف بالوزن بالرغم من انها من أصناف يتم تداولها بالمتر أو بالعدد (مواسير ، كمر ، كوع).

الرد :-

يرجى التفضل بالاحاطه بأنه بناء على تقرير اللجنة المشكلة بالقرار الادارى رقم (٣٢٣) بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ تم العرض على مجلس ادارة الشركة بالجلسة رقم ٨٨ وتم الموافقة على عرض جميع ارصدة مخزن خامات المركز الرئيسى للبيع نظراً لعدم حاجة العمل اليها عدا

البنود المشار اليها بمحضر اعمال اللجنة وعددها اربعون صنفاً (تم استبعادها لحاجة العمل اليها) .

ونظراً لمرور اكثر من ثلاث سنوات دون استخدام تلك الاصناف وحيث ان تلك البنود التى تم بيعها وعددها ستة بنود فقط بعضها مخزن خارج المخزن بالعراء ومعرضة للتلف لتعرضها للعوامل الجوية حيث ان يتروح اطوالها ٦ ـ ٩ متر وثقيلة الوزن .

فانه تم العرض على الجهة الفنية المختصة بالشركة لمعرفة مدى احتياجها لتلك الاصناف والتى افادت بعدم احتياجها لتلك الاصناف ويمكن عرضها للبيع للاستفادة من حصيلة بيعها فى سد بعض متطلبات الشركة وبناء عليه تم العرض على السيد المهندس / رئيس مجلس الادارة للنظر فى الموافقة على العرض على مجلس ادارة الشركة للموافقة على بيع تلك الاصناف .

وافق مجلس الادارة بالجلسة رقم (١٢٥) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٧ على البيع للاستفادة من حصيلة البيع وبناء على ذلك تم بيع تلك الاصناف بعد تسعيرها بمعرفة لجنة التسعير المشكلة لهذا الغرض ووفقاً للضوابط المحددة للبيع .

كما نود الاحاطة بانه تم تسعير تلك الاصناف على اساس القيمة البيعية للطن حتى يسهل عملية البيع وذلك بعد مراعاة سعر السوق للقطعه ووزنها وحالتها وقت البيع والقيمة الدفترية .

التعقيب :ـ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اجراء المسائلة الواجبة بشأن بيع أصناف بالرغم من ان اللجنة المشكلة السابق الاشارة اليها انتهت الى عدم التصرف فى تلك الاصناف تحسباً لحاجة العمل اليها هذا بالاضافة الى انه تم بيع هذه الاصناف بالطن بينما عند شرائها تم الشراء بالعدد أو بالمتر ، وكذا شراء أصناف تزيد عن حاجة العمل الامر الذى ترتب عليه بيعها فيما بعد .

■ الملاحظة :■

- اعتماد الشركة بصفة اساسية على مقاولي الباطن في تنفيذ عملياتها حيث بلغ ما أمكن حصره من قيمة الأعمال المسندة لمقاولي الباطن خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٤٣.١٩٤ مليون جنيه بنسبة ٩٦% تقريبا من إجمالي الأعمال المنفذة خلال العام والبالغة نحو ٤٤.٩٧٤ مليون جنيه.

- الرد :■

- **لم يرد رد من الشركة على هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق**

احكام هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بتحقيق أسباب عدم الرد على ملاحظاتنا مع العمل على تنفيذ الاعمال ذاتيا تعظيما للارباح وتدعيما للمركز المالى للشركة خاصة فى ظل وجود طاقات عاطلة غير مستغلة .

- الملاحظة :-

لم تقم الشركة بحساب وسداد قيمة المساهمة التكافلية بواقع (أثنين ونص في الألف) من جملة إيراداتها السنوية بالمخالفة للمادة (٤٠) البند التاسع من قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨.

الرد :-

لم يرد رد من الشركة هلى هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بتحقيق أسباب عدم الرد على ملاحظاتنا مع الالتزام بأحكام القانون قانون التأمين الصحى الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ الصادر فى هذا الشأن .

الرد على التعقيب :-

سيتم السداد عند توافر السيولة بالشركة .

- الملاحظة :-

- تضمنت الإيرادات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٥٩٢ ألف جنيه قيمة الإيرادات الناتجة من بيع المخلفات والكهنة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وقد تبين انعدام الرقابة الداخلية علي اعمال المزادات بالشركة ومن مظاهر ذلك:-

أ- اعتماد الشركة علي طريقة البيع بالمزايدة المحدودة (الممارسة) لكافة المزادات التي اقامتها خلال العام المالي .

ب- قيام الشركة بتوجيه خطابات الدعوة لعدد محدود من المتزايدين دون وجود ضوابط واضحة لكيفية توجيه الدعوات للمتزايدين أو طريقة اختيارهم ، الامر الذي ترتب عليه اقتصار التعامل علي عدد محدود من المتزايدين يتصل بذلك حصول الشركة في بعض حالات البيع علي عروض أسعار من المتزايدين الموجودين في محيط ما يتم بيعه مثال ذلك عملية بيع الأصناف الكهنة بمنطقة الإسكندرية حيث قامت لجنة البيع بعمل الان محدود بين مواطنين الجيرة وفقا لما هو وارد بمحضر المزايدة المؤرخ ٢٠٢/١٠/١٤ وتقدم عدد ٣ عروض فقط وتم الترسية على التاجر / سامى فتحى خميس.

الرد :-

لم يتم تكليف الرقابة الداخلية للاشتراك فى اجراءات المزادات بالشركة كما انه لم يتضمن قرار تشكيل لجان المزادات أى عنصر من الرقابة الداخلية وسيتم مراعاة ذلك مستقبلاً بتواجد عضو من المراقبة الداخلية للمزادات التى تقوم بها الشركة .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة وضع ضوابط واليات محددة وواضحة تكفل توجيه الدعوة لاكبر عدد من المتزايدين للحصول على أفضل الشروط والاسعار .

▪ الملاحظة :-

ج- عدم قيام الشركة بتقييم مخزون الخردة حيث ظهرت قيمته ضمن المخزون بصفر رغم أن محاضر الجرد الفعلي لمخازن الخردة بمناطق الشركة المختلفة أظهرت وجود أرصدة للعديد من الأصناف ترتب على ذلك عدم صحة المعالجة المحاسبية التي تتبعها الشركة عند بيع تلك الأصناف حيث يتم إدراج كامل القيمة البيعية لها ضمن الإيرادات المتنوعة حـ/أرباح بيع مخلفات دون قيام الشركة بتخفيض مخزون الخردة بالقيمة الدفترية لما تم بيعه رغم صرفها من مخزن الخردة بموجب اذون صرف وقد بلغ ما امكن حصره من المبالغ المدرجة

بحساب أرباح بيع مخلفات خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٥٩٢ ألف جنيه.

الرد :-

سوف يراعا ذلك لاحقا

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة حصر كافة أصناف الخردة وتقييم مخزون الخردو بالقيمة التقديرية للاصناف خلال الفترة محسوبة على أساس صافى قيمتها البيعية وتخفيضة بالقيمة الدفترية للاصناف المباعة خلال الفترة مع مراعاة ملاحظاتنا الواردة فى تقرير الجرد السنوى المبلغ للشركة فى هذا الشأن .

- الملاحظة :-

- تم التعاقد بين الشركة، شركة كونكورد للهندسة والمقاولات على توريد و تصنيع خلطة اسفلتية من محطة الاسفلت المملوكة للشركة لصالح الشركة المذكورة بمبلغ ٥٣ جنيه للطن شامل ضريبة القيمة المضافة حتى ٥٠٠٠ طن وبسعر ٣٠ جنيه / الطن للكميات التي تزيد عن ٥٠٠٠ طن وقد تبين بشأنه بلغت إجمالي الكميات الموردة من قبل الشركة للشركة المذكورة نحو ٢٣٧٩١.٥ طن بسعر ٥٣ جنيه بإجمالي قيمة ١٢٦٠٩٤٩.٥ جنيه ، ٦٤٨ طن بسعر ٣٠ جنيه للطن بإجمالي قيمة ١٩٤٤٠ جنيه (تم اثبات المبالغ ضمن حساب إيرادات النشاط) وذلك وفقا للمستخلص الختامي المقدم من المقاول بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٥ عن الاعمال المنفذة حتى ٢٠٢٢/٥/٣١ لتصبح إجمالي القيمة الموردة للشركة المذكورة ٢٤٤٣٩.٥ طن وهو ما تم محاسبة الشركة المذكورة عليه في حين ان البند (٢) من البند السابع من العقد المبرم مع الشركة المذكورة يتضمن التزام المقاول بحمل قيمة الحد الأدنى (٢٥٠ طن / يوم) بواقع ٢٠ يوم عمل شهريا وحيث ان مدة العقد ٦ شهور وقام المقاول بتقديم ٦ مستخلصات عن الشهور ٧ ،٨ ، ٩ ، ٢٠٢١/١١ ، ١ ، ٢٠٢٢/٢ يصبح الحد الادنى الواجب حساب المقاول عليه كمية ٣٠٠٠٠ طن وليس ٢٤٤٣٩.٥ طن بالمخالفة لشروط العقد.٠٠٠٠٠

الرد :-

نحيط سيادتكم علماً بالاتى :-

١ - لم يتم تشغيل المحطة بكامل طاقتها فى بداية العمل حيث كان هناك فترة اختبارات لاعتماد المحطة وعمل المعايرة المطلوبة من قبل جهاز الاشراف واثناء ذلك وجدت أعطال معينة لازفة لضبط المحطة وجعلها مطابقة للمواصفات المطلوبة وتحقيق شروط المعايرةومن ذلك :-

- تغيير طقم الغرابيل بالكامل وهذه الغرابيل تصنيعها خصيصاً بمقاسات معينة وليست جاهزة مما يتطلب وقتا لتجهيزها .

- تعديل نظام تشغيل المحطة من النظام نصفآلى الى آلى بالكامل .

- بعض المحركات الكهربائية كانت تالفة وتم اصلاحها .

٢ - بعد ضبط هذه الاشياء واجراء تلك الاصلاحات تم تشغيل المحطة وكانت تحقق وتزيد عن الحد الادنى .

٣ - أثناء التشغيل تظهر أعطال طارئة لطبيعة العمل كتلف المحركات الكهربية ويلوف الهواء وغيرها مما يستغرق وقتاً .

٤ - الاحوال الجوية أثناء الشتاء كانت تعطل العمل حيث لايمكن العمل أثناء نزول الامطار ومنطقة بلطيم منطقة ساحلية وأمطارها غزيرة .

٥ - وجود نقص فى خامة مادة البيتومين وهى مادة سيادية لايمكن الحصول عليها الا من شركات البترول الحكومية .

وحيث أنه حسب البند السادس - التزامات الطرف الاول من العقد ان عليها اجراء الاصلاحات اللازمة وحسب المادة "٢" من نفس البند أنه يتم خصم أيام العطلات من أيام الحد الادنى للعمل .

وحسب المادة "٢٠" من البند السابع - التزامات الطرف الثانى - أنه يجور التغاضى عن الحد الادنى فى حالة الظروف القهرية كالظروف الجوية وغيرها .

لذلك بعد خصم العطلات التى كانت بسبب الاعطال والظروف الجوية - تم انتاج هذه الكمية ٢٤٤٢٩.٥ ولم يتم تطبيق الحد الادنى فى بعض الشهور .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها فيما جاء بالملاحظة خاصة صلب الملاحظة يتضمن عدم تمكنا من التحقق من صحة مبلغ ١٠٣٠٩١ جنيه والذى يمثل قيمة صيانة الخلاطة والذى

قبلت الشركة بخصمه من مستحقاتها وقامت بتحميل مصروفاتها به ولم توافينا الشركة بالمستندات المؤيدة له كما لم يتضمن رد الشركة الرد على خصم الشركة المؤجرة مبلغ ٢٠٧٠٠ جنيه من مستحقات الشركة وذلك قيمة تأجير لورد وذلك وقد قامت الشركة بقبول هذا الخصم وتحميله على مصروفاتها بالمخالفة للبند (١) من البند السابع من التعاقد المبرم مع المقاول المذكور والذى ينص على التزام المقاول بتوفير السولار والزيوت اللازمة لتشغيل المحطة واللودر وكافة الخامات اللازمة للتشغيل بمعرفته وعلى حسابه طول فترة التنفيذ كما ان رد الشركة بخصوص عدم تطبيق الحد الادنى وانه لم تشغيل المحطة بكامل طاقتها فى بداية العمل حيث كان هناك فترة اختبارات لاعتماد المحطة وعمل المعايرة المطلوبة من قبل جهاز الاشراف يتنافى مع الواقع والمستخلصات المقدمة من المقاول حيث ا تاول مستخلص مقدم من الشركة المؤجرة تضمن تحقيق انتاجية للمحطة تفوق الحد الاقصى بكثير كما رد الشركة بخصوص اعفاء الشركة المؤجرة من تطبيق الحد الادنى فى بعض الشهور يتطلب المسائلة حيث تضمن الرد عدم التطبيق الحد الادنى بسبب أعطال طارئة لطبيعة العمل كتلف المحركات الكهربية ويلوف الهواء وغيرها مما يستغرق وقتا ، الاحوال الجوة أثناء الشتاء كانت تعطل العمل حيث لا يمكن اثناء نزول الامطار ومنطقة بلطيم منطقة ساحلية وامطارها غزيرة استنادا الى المادة "٢٠" من البند السابع ولم ترد أو تتضمن كافة التقارير الفنية المقدم من القطاع المشرف على تأجير المحطة وجود اية من هذه الظروف القهرية كما الاستناد على عدم توفير خامة البيتومين ونقصها ليس علاقة للشركة به لان للبند (١) من البند السابع من التعاقد المبرم مع المقاول المذكور والذى ينص على التزام المقاول بتوفير السولار والزيوت اللازمة لتشغيل المحطة واللودر وكافة الخامات اللازمة للتشغيل بمعرفته وعلى حسابه طول فترة التنفيذ مما يتعين معه اجراء المسائلة الواجبة بشأن ما تقدم خاصة بخصوص محاسبة الشركة وقبول خصم مبالغ من مستحقات الشركة بالمخالفة لشروط التعاقد .

▪ الملاحظة :▪

- تم التعاقد بين الشركة وبين شركة بيراميدز للمقاولات والتوريدات بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٠ على تأجير بلدوزر كوماتسو ٣٧٥ بسعر ٤٥٠٠ جنيه / اليوم لمدة ٤ شهور (الشهر ٢٦

يوم) بإجمالي قيمة ٤٦٨ ألف جنيه بواقع ١١٧ ألف جنيه شهريا منها نحو ٢٢١ ألف جنيه تم تحصيلها من العميل وإدراجها بحساب الإيرادات ، الباقى بنحو ٢٤٧ جنيه تم تحميلها على حساب العميل ضمن حساب الأرصدة المدينة مقابل إدراجها ضمن الإيرادات بالخطأ حيث كان يجب إدراجها بالأرصدة الدائنة نتيجة لمخالفة الشركة لشروط العقد المبرم مع الشركة المذكورة حيث تم محاسبة الشركة المذكورة بنحو ٢٢١ ألف جنيه قيمة ايجار البلدوزر خلال فترة التنفيذ وفقا للساعات المستخدمة دون مراعاة الحد الأدنى للتشغيل في حين كان يجب محاسبتها بنحو ٤٦٨ ألف جنيه (١١٧ ألف جنيه شهريا * ٤ شهور تنفيذ) حيث ان العقد تضمن القيمة الايجارية للبلدوزر محسوبة على أساس ٨ ساعات تشغيل للمدة وعدد أيام عمل ٢٦ يوم كما تضمن التزام الشركة المذكورة بتحمل القيمة الايجارية للمعدة في حالة توقف المعدة بسبب عدم توفير سولار او زيوت او قطع الغيار اللازمة للتشغيل وفى حالة عدم وجود الخامات اللازمة للتشغيل على ان تتحمل الشركة اصلاح الأعطال الجسيمة فقط (العمرات) وتوفير طاقم التشغيل.

الرد :-

تم عمل فروق ايجار بلدوزر كوماتسو ٣٧٥ شاسية ١٧٣٤٥ بالمستند ٢٠٢٢/٦/٣٣٥ .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة أجراء التسوية اللازمة بستبعاد مبلغ ٢٤٧ ألف جنيه من الايرادات واثباته بالاصدة الدائنة حيث ان التسوية الواردة فى رد الشركة تم اجرائها بالخطا مع ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة تجاه الشركة المذكورة لتحصيل مديونية الشركة طرفها والافادة .

الرد على التعقيب :-

يتم خصم قيمة الايجارات عند ورود مستخلصات مستحقه للمقاول عن طريق خطاب من ادارة الايرادات لقطاع المراجعة .

- الملاحظة :-

- قامت الشركة بإبرام عقد شراكة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٩ مع المستثمر / إسماعيل سيد يونس على انشاء مشروع (ملعب كرة قدم ، نادى اجتماعي ، قاعة افراح ، كافيه ، منطقة ملاهى) وذلك على ارض الشركة الكائنة بدار السلام على مساحة ٥٠٠٠ متر على ان

يلتزم المستثمر بتوفير التمويل اللازم لإقامة الانشاءات الخاصة بالمشروعات على ان تكون إيرادات المشروع بعد خصم تكاليف التشغيل بواقع ٦٢ % من صافي الإيرادات للشركة ، ٣٨% للمستثمر وقد تبين ٠٠٠٠٠

الرد :-

لم يرد رد من الشركة على هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بتحقيق أسباب عدم الرد على ملاحظاتنا وتحقيق الامر بشأن ما تقدم مع ضرورة عرض موقف المشروع على الشركة القابضة وموافاتنا بكافة المستندات الخاصة بالمشروع والتحفظ على كافة الاموال المحصلة منه لحين وجود ضوابط واضحة تحكم العمل به ٠٠٠٠ والافادة ٠

- الملاحظة :-

لم نتمكن من التحقق من صحة أرصدة فرع الشركة بدولة ليبيا والمتوقف نشاطه منذ أكثر من ١٠ سنوات نظراً لعدم قيام الشركة بموافاتنا بالمستندات او الشهادات المؤيدة لصحة تلك الارصدة وكذا اجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأن تلك الأرصدة

الرد :-

لم يرد رد من الشركة على هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) ٠

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بتحقيق أسباب عدم الرد على ملاحظاتنا مع ضرورة موافاتنا ببيان تحليلى لارصدة الشركة بفرع ليبيا والمستندات المؤيدة لها للوقوف على طبيعتها مع تقدير مدى حدوث اضمحلال فى قيمة تلك الاصول لتحديد خسائر الاضمحلال فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ واعادة تقييم المخزون وتقييم تلك الارصدة طبقاً لسعر الصرف فى

٢٠٢٢/٦/٣٠ مع الالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة فى هذا الشأن واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التى تكفل حفظ وضمان حقوقها فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها من كافة الاضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا وكذا ضرورة اعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المديونيات المستحقه للشركة وتخص فرع ليبيا والاجراءات المتخذة بشأن تحصيلها لامكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به لمواجهة المديونيات المتوقفة عن السداد مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

▪ الملاحظة :▪

- استمرار وجود خلل في الهيكل التمويلى للشركة حيث أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وجود عجز في رأس المال العامل في ٢٠٢٢/٦/٣٠بنحو ٤٣٧.٩٢٩ مليون جنيه فضلا عن وجود خسائر مرحلة بنحو٤٤٩.٣٩٨مليون جنيه ، كما أظهرت القوائم المالية قيمة ارصدة النقدية بالبنوك في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٩.٤٠٤ مليون جنيه بانخفاض بلغ نحو ٢.٦٥٠ مليون جنيه عن قيمتها البالغة في ٢٠٢١/٦/٣٠ والبالغة نحو ٢٢.٠٥٤ مليون جنيه مما ترتب على ذلك عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد المبالغ المستحقة عليها من ضرائب وتأمينات ومستحقات مقاولين وأجور في المواعيد القانونية ولجؤها إلى الاقتراض من البنوك التجارية بنحو ٩٦.٣٣٩ مليون جنيه.

- **الرد :▪**

- **لم يرد رد من الشركة على هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :▪ عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) .**

التعقيب :ـــ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة وضع الحلول لمعالجة الخلل فى الهيكل التمويلى للشركة والعمل على تنشيط أعمال الشركة لتعظيم الايرادات بما يساهم فى استهلاك قيمة الخسائر المرحلة ودعم السيولة النقدية .

ـ الملاحظة :ـ

- مازالت القوائم المالية لم تراعى ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٧٢١ لسنة ٢٠٢٠ من تعديل لطبيعة المخصصات والاضمحلال في قيمة الاصول والافصاحات المطلوبة ومن أمثلة ذلك عدم الإفصاح عن كافة الحجوزات على أصول الشركة و حساباتها بالبنوك ، عدم الإفصاح عن تاريخ إصدار القوائم المالية والسلطة التي قامت بالاعتماد بالمخالفة للفقرة رقم (١٧) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (٧) ،عدم الإفصاح عن آجال استحقاق الودائع البالغة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٢.٢٩٧ مليون جنيه لبيان مدى اتفاقها مع تعريف النقدية وما في حكمها وفقا لمتطلبات الفقرة (٦) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) ، عدم الإفصاح عن أهداف وأساليب إدارة رأس مال الشركة وفقا لمتطلبات الفقرة (٢٤/أ) ، (٢٤/ب) من المعيار المحاسبي المصري رقم (١) خاصة في ظل وجود رأس مال عامل بالسالب بنحو ٤٣٧.٩٢٩ مليون جنيه وخسائر مرحلة بنحو ٤٤٩.٣٩٨ مليون جنيه .

- **الرد :ـ**

لم يرد رد من الشركة على هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :ـ عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) .

التعقيب :ـــ مازالت الادارة عند رأيها بضرورة الالتزام بما ورد بالمعايير المحاسبية مع اعداد وعرض القوائم المالية بما يتفق مع هذه المعايير المحاسبة .

ـ الملاحظة :ـ

- لم تتضمن مرفقات القوائم المالية تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (١) بخصوص عرض القوائم المالية .

- الرد :-

لم يرد رد من الشركة على هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة المصرى عند عرض القوائم المالية .

- الملاحظة :-

- أظهرت قائمة التدفقات النقدية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وجود عجز نقدى في التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بنحو ٣٠.٢٧٨ مليون جنيه مقابل عجز نقدى بنحو ٢.٦١٨ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ دون ان يتبين لنا أسباب ذلك.

الرد :-

لم يرد رد من الشركة على هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بأسباب هذا العجز والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لتحسين السيولة النقدية بالشركة .

- الملاحظة :-

- لاتمسك الشركة سجلات خاصه بالبيئة لبيان الأعمال التي تمت بشأنها والتكاليف المرتبطة بها بالمخالفة لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٣٨) لسنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ وقرار السيد رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٩٥٥) لسنة٢٠٠٩ الأمر الذى لم يتسنى معه التحقق من سلامة إجراءات اقتناء الأصول المقتناة بغرض الحفاظ على البيئة وأن تلك الأصول لاتتضمن أصول تؤدى إلى أضرار بيئية هذا فضلاً عن عدم توافر تقارير دوريه تضمن الإفصاح عن المعلومات البيئية.

الرد :-

لم يرد رد من الشركة على هذه الملاحظة وهوما يعد مخالفة ادارية طبقا لنص المادة (١٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتى تنص ((يعتبر من المخالفات الادارية فى تطبيق احكام هذا القانون ما يأتى :- عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التاخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول)) .

التعقيب :- مازالت الادارة عند رأيها بضرورة امساك سجلات خاصة بالبيئة للافصاح عن كافة البيانات والتكاليف المتعلقة بها .

رئيس قطاع الشئون المالية

محاسب / ايهاب محمود قدرى